الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــــاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

عنوان المذكرة

الإمتيازات الاقتصادية الأجنبية في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية1800-1881م

مذكرة مكملـــــة لنيل شهـــــادة **الماستر**

اعداد

- أحلام طبعان

- سارة زغلول

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د. عبد الكريم قرين	**أستاذ محاضر -أ-**	**رئيسا**
أ.د شايب قدادرة	**أستاذ التعليم العالي**	**مؤطرا**
د. الحواس غربي	**أستاذ محاضر -ب-**	**عضوا**

السنة الجامعية: 2020-2021م

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى أستاذي المشرف الدكتور

شايب قنادرة

الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه والإرشاد.

كما لا ننسى أن نقدم الشكر الجزيل الى كل أساتذة قسم التاريخ

الذين أحسنوا تعليمنا حتى بلغنا مبلغنا هذا

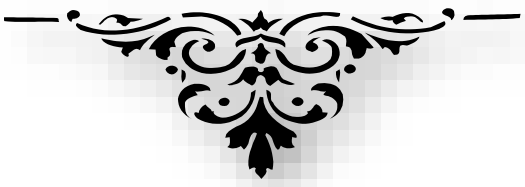

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الله عز وجل

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ..." الإسراء الآية 23.

والدي العزيزين " أمي " و " أبي " حفظهما الله الذين بدعواتهما ما زلت أشق طريقي في رحاب العلم .

إلى رياحين حياتي " نسيم – سروال- يحيى – شمس الدين – هيبة- شروق- كريمة "

إلى ملاكي و كلكوتتي " همسة الأمير"

إلى زهلائي ورفقاء دربي " خالد – محمد- سارة- نور الهدى- آية- سروى "

إلى صديقاتي " سمارة – ابتسام- خولة – دنيا "

وإلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة أهدي هذا الجهد المتواضع .

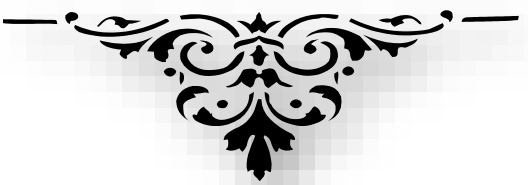

الإهداء

قال الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ..." الإسراء الآية23

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما أما بعد

-إلى سندي في الحياة إلى من أنا دربي و علمني أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة نحو الأمام إلى نور عيني ووسام عزي

وشرفي من لا أفضل فيما أنا فيه اليوم أبي الغالي "جمال"

-إلى جنة قلبي وحياتي إلى نبع الحنان إلى رمز العطاء إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء من كان دعائها سر نجاحي من

علمتني مكارم الأخلاق أمي الغالية

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء إلى توأم روحي وسندي بعد أبي في الحياة أخي " حمزة" وإلى أخواتي

إلى صديقاتي اللواتي تخرجن معهن وعشن معهن تفاصيل 5 سنوات

" أحلام –سروى – أية – نور الهدى " إلى من بلغن معهن فرحة النجاح

وأخيرا إلى صديقة عمري ورفيقة دربي في الحياة إلى أختي " سروى " شكرا لوجودك معي في كل المواقف

مقدمة

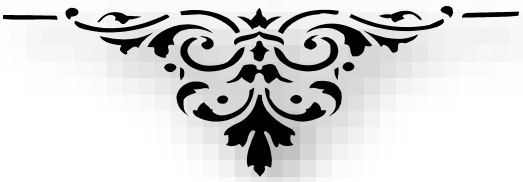

قائمة الرموز:

ج	جزء
ط	طبعة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
د.س	دون سنة
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
مر	مراقبة

مقدمة:

– إن الدارس لتاريخ العلاقات الأوروبية التونسية لابد أن يلاحظ عدة تحولات عرفتها كل من تونس و أوروبا الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلادي , بداية بصدور قانون عهد الأمان 1857م الذي فتح المجال للتدخل الأجنبي فصارت تونس مجالا حيويا لامتيازات و المعاهدات, التي كانت بمثابة الوسيلة التي ساعدت على التواجد الأوروبي في تونس و حماية رعاياهم و أصبحت تونس محل اهتمام و أطماع دول أوروبا الغربية الاستعمارية.

– لقد سمحت أوضاع تونس الداخلية في التكالب الاستعماري و التنافس الأوروبي عليها , المتمثل في العمل على استعمار الشعوب الضعيفة و في مقدمتها تونس و نظرا لأهمية تونس من حيث الموقع و الثروات الاقتصادية , فكان هناك تسابق و تنافس لظفر بها , حيث خلص الصراع إلى فرض فرنسا حمايتها عليها بمقتضى معاهدة باردو 1881م.

–أسباب اختيار الموضوع :

1– الميول الشخصي و الرغبة الذاتية لمعرفة و دراسة تاريخ تونس الحديث و المعاصر, و محاولة الكشف عن خبايا تلك الفترة من الزمن .

2– دراسة ظاهرة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في المغرب العربي بالأخص تونس .

3– التعرف على نظام الامتيازات و مدى تأثير الجانب الاقتصادي في مصير دول شمال إفريقيا التي كانت من بينها تونس .

–حدود الدراسة:

– الإطار الزماني : ينحصر موضوعنا في الفترة الممتدة 1800م–1881م , حيث تمثل هذه الفترة مرحلة ما قبل الحماية الفرنسية على تونس , و هي المرحلة التي غلب عليها التنافس اقتصادي الشديد بين دول أوروبا , خاصة بين (فرنسا – انجلترا – ايطاليا) , بهدف تقوية نفوذها من خلال سياسات معينة اتبعتها كل دولة لتسهل عليها تحقيق أطماعها في المنطقة.

– الإطار المكاني : ينحصر الإطار المكاني لموضوع الدراسة في تونس باعتبارها إحدى دول شمال إفريقيا التي تعرضت لاحتلال الأوروبي .

– الإشكالية:

تتمثل إشكالية موضوع دراستنا في طرح السؤال الجوهري:

–لماذا كانت تونس دون غيرها محل صراع استعماري أوروبي في هذا الظرف بذات ؟ .

وتتفرع عن هذا السؤال جملة من التساؤلات مثل:

– كيف ساهمت الامتيازات الاقتصادية في زيادة النفوذ الأوروبي في تونس؟

–هل كان لتأزم الأوضاع الداخلية في تونس الدور في التغلغل الأوروبي ؟

– إلى إي مدى عجل الوضع الدولي المتأزم في انتصاب الحماية الفرنسية على تونس؟

–المنهج المتبع:

–لقد حاولنا توظيف المنهج الوصفي التاريخي الذي رأيناه يتماشى و طبيعة الموضوع, حيث تتبعنا تسلسل الأحداث و حاولنا مناقشتها و الخروج بنتائج علمية.

–خطة الدراسة:

–لقد قسمنا موضوع دراستنا إلى مقدمة و مدخل و ثلاثة فصول , و خاتمة مدعمين عملنا بملاحق , و قائمة للمصادر و المراجع , و قد تفرع كل فصل إلى أربعة مباحث مع مقدمة و خاتمة لكل فصل .

– و لقد خصصنا المدخل (تونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي) , حيث عالجنا فيه أوضاع تونس في هذه الفترة من مختلف النواحي سياسية و اقتصادية و اجتماعية محولينا إبراز أهميتها في حوض المتوسط و بداية الاهتمام الأوروبي بها .

– أما الفصل الأول (الاهتمامات الأوروبية الاقتصادية بتونس) , حاولنا من خلال هذا الفصل البحث في التنافس الأوروبي الاقتصادية بين فرسنا و انجلترا و ايطاليا و إبراز أهم الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها كل دولة .

-الفصل الثاني (الإصلاحات التونسية في ظل الأطماع الأوروبية) , حيث بينا فيه أهم الإصلاحات التي تم إصدارها في عهد البايات منذ سنة 1837م إلى سنة 1859م, وكيف كان مصير هذه الإصلاحات في ظل التواجد الأوروبي .

- أما الفصل الثالث (مؤتمر برلين 1878م, و فرض الحماية الفرنسية على تونس), حيث عالجنا فيه مدى تأثير مؤتمر برلين على القضية التونسية و فرض الحماية الفرنسية عليها .

-المصادر و المراجع المعتمدة :

- اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع مجموعة من المصادر و المراجع التي تعالج في مضمونها تونس في هذه الفترة و من أهمها :

1- انتصاب الحماية الفرنسية على تونس لعلي المحجوبي , إذا أنه يعتبر من أهم المراجع المتخصصة في موضوع الحماية الفرنسية على تونس بالتفصيل .

2- النفوذ الأوروبي (الفرنسي –الانجليزي – الايطالي) في تونس 1857م- 1881م لنور الدين صحراوي , كمذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر تناولت التنافس الأوروبي منذ بداية تغلغله إلى استقراره في البلاد .

3- أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861-1881 لجان غانياج , كمرجع تناول الامتيازات الاقتصادية و سياسة كل دولة من الدول المتنافسة في بسط نفوذها في المنطقة .

-الصعوبات :

-رغم أنه كأي دراسة لا تخلو من الصعوبات إلا أنه و الحمد لله الذي قدرنا على دراسة موضوعنا , وبعون أستاذنا المشرف الدكتور شايب قدادراة الذي رافقنا خطوة بخطوة و لم يبخل علينا بأي توجيه أو استشارة و منحنا من وقته ما يلزم , لم تواجهنا أي صعوبة في دراستنا هذه .

مدخل

تونس خلال النصف الأول من القرن 19

1تونس قبل وصول الأسرة الحسينية.

2تونس في بداية الحكم الحسيني.

3-تطور الحكم العثماني في تونس وبداية الاهتمام الأوروبي بها خلال القرن 19م:

4-أهمية تونس الإستراتيجية

1/تونس قبل وصول الأسرة الحسينية:

لقد هدفت الدولة العثمانية إلى إكمال سلسلة فتوحاتها وإحكام السيطرة في منطقة شمال إفريقيا وإتمام حلقتها في البحر الأبيض المتوسط' فحاولت ضم القطر التونسي خاصة بعد استيلائها على الجزائر لتصطدما مع الإسبان سنة 1560 م[1]، واستطاعوا هزيمتهم وطردهم من المنطقة لتدخل بذلك تونس تحت لواء الدولة العثمانية وتحت سلطتها وتصبح أيالة عثمانية تابعة لها ولحكمها بداية من سنة 1574 م .

لقد غلب على الحكم العثماني في تونس سيطرة الداي[2] والباشا[3] والانكشارية[4] ،لكن حكم الداي في المنطقة لم يستمر إلى فترة طويلة فخلفه حكم الباي[5] مباشرة ،وهذا ما تجسد في حكم الأسرة المردية في تونس والتي ظهرت بداية من سنة 1612 م مع مؤسسها " مراد بايك الكورسيكي "[6] الذي جعل نظام الحكم في تونس وراثيا في أسرته وبين أبنائه[7].

حيث خلفه ابنه حمودة بايك (1631م–1659م)،الذي استطاع إقرار الأمور في تونس بالقضاء على ثورات القبائل العربية وصد هجومات فرسان القديس يوحنا على السواحل التونسية[8].ثم خلفه حمودة

---

[1]جميل بيضون وشحادة النظور ،تاريخ العرب الحديث،دار الأمل عمان ،الأردن ،ط.1992،1،ص 49 .

[2]مصطلح أطلق في البداية على الملازم في الخدمة عند الانكشارية (أنظر:حسن الحلاق،عباس صباغ،المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية والأصول العربية والفارسية والتركية،ط.1،دار العالم للعالمين ،بيروت،1999،ص 88.

[3]معناه في الأصل قدم الملك أ والشاه ثم استعملت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وه ولقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية ومدنية منذ نصف الثاني من القرن التاسع عشر،(أنظر: مصطفى بركات،الألقاب والوظائف العثمانية ،ص 52.) بمعنى القوات الجديدة وهي فيالق عسكرية تكونت من رعايا أبناء الدولة تم جمعهم مابين 15–16 سنة من مختلف الولايات العثمانية في أوروبا(أنظر:[4]مؤلفمجهول،سيرة المجاهد خير الدين بارباروس،تح.تق:عبد الله الحمادي،دار القصبة،الجزائر ،د.ط،2009،ص5.

[5]ه وأول لقب في المملكة الحسينية معرب من لفظ باك بالتركية ومعناه السيد العظيم (أنظر:محمد بن خوجة،صفحات من تاريخ تونس ،تق.تح:حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي ،دار الغرب الاسلامي،بيروت،لبنان،ط.1986،1،ص 16.)

[6]أصله من جزيرة كورسيك،كان يدعى باسم جاك سانتي،عندما كان في دين النصرانية لم اعتنق الإسلام،تولى الحكم سنة 1612،وارتقى لمنصب الباشا ،مات سنة 1631(أنظر:محمد بن خوجة ،مرجع نفسه،ص 50.)

[7]محمد العربي الزبيري،مدخل الى تاريخ المغرب العربي،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر ،ط.1985،2،ص 50.)

[8]محمد حسن العيدروس،تاريخ العرب الحديث،دار الكتاب الحديث،القاهرة،مصر .د.ط،2001،ص 182.

مراد الثاني الذي اشتهر بقسوته وظهر في عهده اضطرابات توجت بصراعات حول السلطة بين أبناءه على منصب الباي[1].

في ظل هذه الأوضاع المضطربة التي استغلها إبراهيم الشريف[2] لصالحه فقام بثورة داخلية استطاع من خلالها القضاء على جميع أفراد الأسرة المرادية.

خلال سنة 1702م، أخذ إبراهيم الشريف لقب الباي ومن بعدها تم تعيينه باشا من طرف السلطان العثماني[3]، ليدخل مباشرة في حروب مع الجزائريين انتهت هذه الحروب بأسره، بعدها تم إطلاق صراحه مقابل غرامة مالية تم دفعها من قبل الداي حسين خوجة، لكن فورا نزوله الأراضي التونسية تم القضاء عليه من طرف علي تركي[4] .

لم تلعب البحرية في تونس دورا رئيسا كما لعبت في الجزائر، فكانت موارد البلاد لا تستمد بصورة أساسية من حركة الجهاد في البحر، وإنما كانت التجارة والملاحة السلمية والتي كانت تشكل وبصفة كبيرة عنصرا هاما وفعال من عناصر الاقتصاد التونسي[5].

ولقد كانت تونس في فترت حكم السلطة المردية على صلات تجارية كثيرة بوسط إفريقيا واستخدمت موانئها لتصدير البضائع لتلك المنطقة إلى أوروبا. [6]

---

[1]اسماعيل أحمد ياغي،العالم العربي في التاريخ الحديث،مرجع سابق،ص 132.

[2]تقلد وظيفة الباي بعد أن قضى على مراد الثالث في جوان 1702،واكتسب لقب الداي ونال فرمان الباشوية من السلطان العثماني،'أنظر: حسن الحلاق، عباس الصباغ ، مرجع سابق، ص90.

[3]محمد حسن العيدروس،مرجع سابقوص 182.

[4]مبارك بن محمد الهيلالي الميلي،تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،ج.3، د.ط،1964،ص 200.

[5]صلاح العقاد ،المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر–تونس–المغرب الأقصى،ط.6،مكتبة الأنجلومصرية،د.م،1993،ص،25.

[6]حسن حسني عبد الوهاب،خلاصة تاريخ تونس،ط.3،دار الكتب العربية والشرقية،تونس،1383هـ،ص 56.

2-تونس في بداية الحكم الحسيني:

بعد أن تم القضاء على إبراهيم الشريف، تم الإعلان عن أغا [1] الصبائحية[2] "حسين بن علي بن تركي بايك" عام 1705 ،ولم يمر على حكمه خمسة أعوام حتى أعلن عن توريثه السلطة للآبنائه ،ولقد تميزت فترة حكم الحسينيين في بدايتها بالاستقرار لكن سرعان ما فتح بايات تونس المجال للأجانب لتوغل في تونس وهذا بمقتضى الصداقة وعلى أساس الودية من خلال معاهدات تم عقدها ما بين الطرفين.[3]

ولقد عرفت تونس العديد من التغيرات في مختلف المجالات والأصعدة (السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية) وهذا خلال القرن التاسع عشر حيث مهدت هذه التحولات في تونس إلى دخولها مرحلة جديدة حاسمة في تاريخها.

والتي كانت كتالي في مجالات التالي ذكرها:

-المجال السياسي:

لقد تميزت هذه الفترة من الحكم الحسيني في تونس بإدارة الحكم من طرف الوزراء والاستعانة بهم في أمور الدولة أمثال "الوزير يوسف صاحب الطابع"[4]، و"قائد الجيش سليمان كاهية".[5]

-كما عرفت البلاد التونسية عدة اعتداءات على التجار بالإضافة إلى أنه تم الأستلاء على جزيرة جربة سنة 1795 .

---

[1]ه ومصطلح من اصل تاريخي ويعني السيد وقد استعمله الأتراك له دلالات منها أنه يطلق على الأمين مثل الانكشارية بالاضافة الى صاحب المنصب الكبير وفي أواخر العهد العثماني أطلق على الإنسان الكريم صاحب المكانة العالية (أنظر:مصطفى بركات ،مرجع سابق،ص 15).

[2]هم الخيالة والفرسان في الجيش العثماني (انظر:سهيل صابان،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مر:عبد الرزاق محمد حسن بركات ،مكتبة الملك فهد،الرياض،السعودية،د.ط،41،200،)

[3]محمود علي عامر،تاريخ المغرب العربي الحديث الجزائر وتونس ،منشورات جامعة دمشق،سوريا،1994، ص 181.

[4]ولد بملدافيا سنة 1763م،وه ومملوك تم بيعه في سن 15،وقدم كهدية لي حمودة باي،(انظر:الصادق الزمولي،أعلام تونسيون ،تع:حمادي الساحلي،دار العرب اسلامي،بيروت،ص،ص 34-36.

[5]ه ومملوك من خواص الباشا علي باي ،للمزيد(انظر:ابن أبي ضياف،اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،مجلد4،ج.7،دار العربية للكتاب،تونس،1999،ص 39.

وخلال سنة 1830م كان هنالك حدث هام اثر على تونس وه ودخول فرنسا إلى الأراضي الجزائرية[1] وسقوط الجزائر في فرنسا لتكون بذلك مستعمرة تحت السيطرة الفرنسية ومنطقة نفوذ لها في الشمال الإفريقي ،هذا ما جعل الدولة العثمانية تبحث لإيجاد حلول لهذه المشكلة والسعي لاسترجاع ولاية الجزائر وكان هذا من خلال مفاوضات سياسية مع فرنسا لكنها عجزت للوصول لحل ،وحاولت التخلص من الأسرة الحسينية في تونس لتكون على مقربة من الجزائر، لكن فرنسا رفضت هذا ودخلت في مناوشات مع الدولة العثمانية على تونس.[2]

في ظل هذه الأوضاع استفاد بايات تونس من التنافس الحاصل بين فرنسا وانجلترا على بلادهم، هذا ما جعلهم يتقربون لدول الأوروبية لكسب ودهم وهذا من خلال عقد معاهدات واتفاقيات صداقة مع قناصلها متجاهلين بذلك سلطة الدولة العثمانية في المنطقة.[3]

ومن خلال المعاهدات التي تم عقدها سابقا بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية،والتي كان من بينها المعاهدة التي كانت بين "سليمان القانوني"[4] وملك فرنسا التي تم بموجبها منح فرنسا ورعاياها منطقة نفوذ في إطار الإمبراطورية العثمانية ،بما في ذلك تونس باعتبارها آيالة عثمانية، ومن هنا توجهت تونس نح وعقد معاهدات مستقلة عن الدولة العثمانية ،هذا ما شجع فرنسا لمساندة تونس من أجل الحصول على امتيازات جديدة فيها مختلف المجالات .[5]

المجال الاقتصادي:

كانت الأوضاع الاقتصادية خلال الحكم الحسيني متدهور فنجد أن الزراعة كانت مزدهرة من الجهة الشرقية للأيالة التونسية وذلك راجع لوفرة الأراضي الخصبة التي كانت في أيدي الأقلية من مقربي الباي الذين كان أغلبهم من المماليك.[6]

---

[1] محمود شاكر ،التاريخ الإسلامي في العهد العثماني،ج.7،ط.4،المكتب الإسلامي ،بيروت،2000،ص 516.

[2] مرجع نفسه،ص 517.

[3] مرجع نفسه،ص 517.

[4] ه وعاشر السلاطين العثمانيين،تميز عهده بفوتحاته الكثيرة،توفي في 5 سبتمبر 1566،(انظر : رؤوف سلامة موسى،موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم،ج.2،ط.1،دار ومطابع المستقبل ،بيروت،2002،ص 537.)

[5] نقولا زيادة ،مرجع سابق،ص 21-22.

[6] علي محجوبي ،انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ،ط.1،دار سراس للنشر ،تونس ،1986م،ص ص 17-18.

كان لنشاط رجال الأعمال الأوروبيين المستفيدين من الامتيازات القنصلية سيطرة كبيرة على التجارة الخارجية للبلاد تصدير واستراد، حيث تمكنوا من تكديس أرباحهم على حساب إفلاس الطرف المحلي. [1]

أما بالنسبة لوضع الضرائب فقد كانت في زيادة مستمرة وذلك بسبب الإصلاحات التي وضعها البايات والتي فتحت المجال أمام المنتوجات الأوروبية على حساب المنتوج المحلي .[2]

ففي سنة 1815م، تعرضت الايالة إلى اندفاع القوى الاقتصادية خاصة بعد الثورة الصناعية ليكون هذا حافز لأوروبا للقيام بحملتها ضد الشمال افريقية منها تونس التي تأثرت بالتبادل الاقتصادي مع أوروبا مما انعكس سلبا على صادرات الايالة منذ النصف الأول من القرن 19م حيث نجد أن نسبة الوردات ارتفعت على الصادرات (زيت الزيتون–الحبوب.....) [3]

المجال الاجتماعي:

جمع المجتمع التونسي العديد من السكان، تمثلوا في أشباه البد ووالبربر، الأتراك، الزنوج، وغيرهم من الأجناس، حيث نجد أن هناك تفاوت في الطبقات الاجتماعية.[4]

ان الحالة الاجتماعية عموما كانت متدهورة تميزت بانتشار الفقر والمجاعة وهذا بسبب الضرائب المتزايدة المفروضة من طرف الباي على السكان.

---

[1] علي محجوبي ،انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص 19.

[2] أبي الضياف ،اتحاف آهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،ج.3،الدار العربية للكتاب ،تونس،1999م ،ص ص 96-110.

[3] ابن محمد الهادي الشريف،تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال ،تع: محمد الشاوش ومحمد محينة،ط.3،دار سراس لنشر،تونس،1993،ص 92.

[4] خليفة شاطر وآخرون،تونس عبر التاريخ،ج.3 ،مكتبة الجامعة ،تونس،2005م،ص 05.

3/-تطور نظام الحكم العثماني في تونس وبداية الاهتمام الأوروبي خلال القرن 19 م:

لقد امتاز الحكم التركي في تونس شأنها شأن باقي الممالك أو الأيالات التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية التي كانت قائمة على القوة والجيش، حيث أن الدولة العثمانية كانت تعتمد على قوة الجيش في كل الأمور ولم يكن لها لا سياسة معينة تطبقها ولا مبادئ تقوم عليها بحيث من خلال الجيش تحفظ الأمن لتزدهر الحياة الاقتصادية وتنم والتجارة والصناعة والفلاحة.[1]

وقد رأت تونس تحت الحكم التركي عهودا زاهرة خاصة من الناحية التجارية حيث كانت لها علاقات مع أوروبا كإسبانيا والدن مارك والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي كونت معها علاقات رسمية تجارية.[2]

بدأت تونس تسير نح وشكلها الحاضر خاصة في ظل ضعف السلطة العثمانية وتلاشيها، وهكذا بدأت في النم ولتظهر للوجود دولة تونسية اعترفت بها الدول الأوروبية وعقدت معها معاهدات من أجل الحصول على امتيازات في مختلف المجالات. [3]

وفي أوائل القرن التاسع عشر نجد أن تونس أخذت قفزت نوعية في طريق النهضة العصرية، حيث أصبحت روابطها بالدولة العثمانية مجرد روابط صورية هذا ما جعل الدول كفرنسا وانجلترا ونمسا، تعترف بها وتعقد معها معاهدات والاتفاقيات .[4]

حيث نجد أن التنافس بين الدول الأوروبية على تونس بلغ أوجه وأخذ حيز واسع للاستثمار في الايالة من دساتير في إطار الإصلاح والتي من بينها قانون عهد الأمان الذي أصدر سنة 1857م[5]، والذي يعود إلى واقعت قتل اليهودي (حيث قام جندي من جنود الأيالة بقتل يهودي كان تاجر وآخذ سلعته حيث وصل الأمر للباي الذي بدوره أمر بقتل الجندي وإعدامه دون سماعه، لكن مع مرور الوقت وصلت أخبار للباي بأن اليهودي قد شتم الجندي في دينه وبعد أن تأكد الباي من الأمر أصدر بحكم إعدام اليهودي

---

[1] الحبيب ثامر ،هذه تونس،د.ط،مطبعة الرسالة،مكتب المغرب العربي،د.م،د.س،ص21.

[2] نفسه،ص22.

[3] نور الدين صحراوي ،النفوذ الأوروبي (الفرنسي-الانجليزي-الايطالي)،بن يوسف التلمساني،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر،قسم التاريخ،جامعة الجزائر 2012،2-2013،ص 26.

[4] الحبيب ثامر ،مرجع سابق،ص23.

[5] ابن ابي ضياف،مرجع سابق،ج.3،ص. انظر الملحق رقم 1.

مباشرة، ليثير هذا استنكار يهود باريس حيث أرسلوا أسطول فرنسي به 700 مدفع نح والأيالة لنظر في القضية)ومن هنا بدأ الضغط من طرف القناصل على الباي وهذا ما دفعه بإصدار قانون عهد الأمان.[1]

ويعتبر الكثير من المؤرخين أن صدور هذا القانون وما منحه للأجانب من حقوق الملكية والتقاضي وإقامة الصناعات وشتى الحرف وحق الملكية وغيرها دليل واضح على ازدياد ضغط الدول الأوروبية وتدخلها في السياسة التونسية. [2]

[1]اين ابي ضياف،نفسه،ج،4،ص ص 235-236.

[2]شوقي عطاالله الجمل ،المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)،ط.1،مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، ص294.

4/أهمية تونس الإستراتيجية:

لقد أطلقت العديد من التسميات على تونس عبر فترات زمنية مختلفة إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين نجدها حملت اسم تونس.[1]

وقد كان لتونس أهمية كبيرة من خلال موقعها الجغرافي شأنها شأن باقي دول شمال افريقية من ناحية التضاريس والإنتاج ألفلاحي باعتبارها شهدت نفس الهيمنة الاستعمارية منذ القديم إلى الفترة الحديثة والمعاصرة.[2]

حيث وصف محمد بيرم الخامس هذا الموقع الفلكي والجغرافي لتونس فقال: "أعلم أن موقعه على شواطئ إفريقيا الشرقية الشمالية على البحر الأبيض، ويحده البحر المذكور شمالا وشرقا، وطرابلس الغرب في بعض الحد الشرقي، والصحراء الكبيرة جنوبا والجزائر غربا، ويبتدئ شمالا من عرض سبع وثلاثين درجة وسبع عشرة دقيقة وعشرين ثانية وهذا عند أعظم المراسي هناك وهي مدينة بنزرت".[3]

وكان لموقع تونس الجغرافي وسط البحر المتوسط، وقربها من سواحل ايطاليا وصقلية أهمية إستراتيجية كبيرة، مكنتها من التحكم في خطوط الملاحة في هذه المياه.[4]

ولقد جعل هذا الموقع تونس محط أنظار الدول الأوروبية الذي كان سببا في تفكير هذه الدول في السيطرة عليها واستغلالها واستعمارها وزيادة نفوذها فيها خاصة لما لها من إمكانيات اقتصادية وصلاحية أراضيها الزراعية.[5]

---

[1] مدينة قديمة أصبحت حاضرة الأيالة، ومقر الحكم منذ العهد الحفصي ،اسمها في القديم ترشيش،ولما افتتحها المسلمون سنة 670م أسموها تونس،للمزيد أنظر:(ابن ابي دينار،المؤنس في أخبار افريقية وتونس ط.1،مطبعة الدولة التونسية،تونس،1869م،ص6.

[2] Maurice wahle .Le France Aux colonices.librairies-imprimeries réunies.paris.1896.p116.

[3] نور الدين صحراوي،مرجع سابق،ص ص 19-20.

[4] جلال يحي ،المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث،دار المعارف،مصر،1965،ص 237.

[5] مرجع نفسه،ص .237

الفصل الأول

الاهتمامات الأوروبية الاقتصادية بتونس

1/-الامتيازات الفرنسية:

2/-الامتيازات الانجليزية:

3/-الامتيازات الايطالية:

4/-التنافس الأوروبي على تونس(فرنسي-انجليزي-ايطالي):

لقد غلب الطابع السلمي على التدخل الأجنبي الأوروبي في تونس من أجل اقتسام السوق التونسية بين الدول الكبرى الذي بدأ تجاريا، لكن سرعان ما تحول وتطور تدريجيا ليأخذ منحى أخر غلب عليه الطابع المالي ثم العسكري ثم السياسي.

حيث فتح هذا التدخل المجال أمام القوى الأوروبية لاتخاذ تونس مجالا حيويا لها ولتجارتها ضمن نظام الامتيازات والمعاهدات اللا متكافئة والتسرب الأوروبي إلى البلاد التونسية.

لقد كان نظام الامتيازات الوسيلة التي دعمت التواجد الأوروبي في تونس وحمت مصالح الأوروبيين فيها، خاصة وأن هذا راجع لدولة العثمانية التي سبق وأن منحت العديد من الامتيازات التجارية لرعايا الأوروبية على اختلاف دولهم، باعتبارها وجدت في هذا الأمر مصلحة لها من خلال تنشيط تجارتها وتعزيز الصداقة والودية مع الدول الأوروبية والتي جعلتهم يعتبرون هذه الامتيازات حقا من حقوق رعاياهم.

1/- الامتيازات الفرنسية:

لقد سعت فرنسا جاهدت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر للحصول على مناطق نفوذ وتأمين أسواق خارجية لتصدير منتجاتها، وهذا تحت تأثير الرأسمالية[1] والامبريالية[2] .

إن العلاقات بين فرنسا وتونس كانت تعود إلى زمن القديم[3] أي منذ المعاهدة التي تم عقدها بين "سليمان القانوني" و"فرونس والأول" ملك فرنسا سنة 1535م.[4]

سعت فرنسا لحصولها على أكبر عدد ممكن من الامتيازات في تونس والتي تجددت وكان من بينها معاهدة (1802/02/23)، ومعاهدة (1824/11/15)، ومعاهدة (1825/07/04)، ثم معاهدة (1830/08/08).[5]

وقد اهتمت الشركات الفرنسية الرأسمالية بشراء الأراضي التونسية من أجل بسط نفوذها وتغلغلها في المنطقة وذلك عن طريق شركة "بون قالمة"[6] والتي كانت فرع لشركة باتنيول الذي تحصل القنصل روستان سنة 1876م على امتياز مد خط مجردة لفائدتها، بالإضافة إلى اهتمامها بحفر الموانئ، ومد الخطوط الحديدية.

ولكي تتمكن فرنسا من التغطية الشاملة على هذه المشاريع فتحت "شركة مرسيليا للقرض" في شهر مارس 1879م، فرعا لها في تونس تحت اسم "الشركة التونسية للقرض"[7]،حيث تمكنت هذه الأخيرة من راء هنشيرين هامين أحدهما بسيدي ثابت(يغطي خمسة آلاف هكتار)، وثاني في النفيضة (هـ وعبارة عن

---

[1] نظام اقتصادي واجتماعي يرتكز على وجود وسائل الإنتاج ويكون دافع الربح والمنفعة فيه محرك النشاط الاقتصادي ،ظهر هذا النظام بعد تراجع النظام الإقطاعي في القرن الخمس عشر ميلادي،(أنظر:عبد الوهاب الكيالي وآخرون ،موسوعة السياسة ،ج.2،المؤسسة العربية لدراسات والنشر،بيروت،د.س،ص .787

[2] هي ظاهرة اقتصادية ،سياسية،وعسكرية تتجسد في أقدم الدول القوية في العصر الحديث على التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب،(أنظر:عبد الوهاب الكيالي،نفسه،ج.1،ص 300.

[3] Ancien Diplomate.Le Régime des capitulations (son listoire.son Application.son Nodifications).libriaire E.PLON.Nourrit et C.Imprimeurs Editeurs.Paris.1898.P353.

[4] محمد حرب ،العثمانيون في التاريخ والحضارة،المركز المصري لدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي،القاهرة،1994،ص 68.

[5] نور الدين صحراوي،مرجع سابق،ص ص 51،52.

[6] شوقي عطا الله الجمل ،مرجع سابق،ص 301.

[7] شايب قدادراة، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1954/1934 دراسة مقارنة،عبد الرحيم سكفالي ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2007/2006،ص 42.

مقاطعة بين تونس وسوسة بمساحة مئة آلف هكتار، التي كانت تابعة للوزير الأول السابق خير الدين باشا)[1].

أما شركة باتنيول فقد استطاعت أن تشتري هنشير بوادي الزرقة بين مجاز الباب وباجا تبلغ مساحته تسعة آلاف هكتار.

وخلال سنة 1880م، تحصلت الشركة على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة آخرى والذي تخلت عنه الشركة الانجليزية، ثم توصلت في نهاية الأمر تحصلت هذه الشركة على امتياز مد كل السكك الحديدية بالبلاد التونسية، كما تحصلت في نفس السنة على امتياز حفر ميناء بتونس العاصمة. [2]

كانت هذه الشركات تدعم من طرف تجمعات مالية كبرى كانت تضغط بدورها على الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على امتيازات في البلاد التونسية وهذا ما يفسر دعم الحكومة والقنصل لممثليها في الايالة التونسية مثل: " شركة مرسيليا للقرض " ارتبطت "بشركة القرض الصناعي والتجاري "، وشركة باتنيول " بون قالمة " كانت لها علاقة وثيقة بمصرف الإسقاط المرتبط " ببنك باريس وهولندا " .[3]

لقد كانت الشركات المالية الفرنسية تتلقى كل الدعم والتشجيع نتيجة للعمل الذي يقوم به " تيودور روستان " ،الذي استعمل شتى الوسائل التي أجبرت الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية، ونتيجة لعمله كافأته الحكومة الفرنسية بمنحه وسام الشرف[4] ،بعدها تمكنت فرنسا من احتكار العديد والكثير من المشروعات الهامة مثل:(خطوط البرق وبعض المشروعات المائية في زغوان)،12

[1] شايب قدادراة، مرجع سابق، ص 43. أنظر الملحق رقم 2.

[2] نفسه،ص 43.

[3] علي محجوبي،مرجع سابق، ص 34.

[4] ناهد ابراهيم الدسوقي،دراسات في تاريخ افريقية الحديث والمعاصر ،دار المعرفة الجامعية،اسكندارية،مصر،2011،ص 234.

حيث كان يرى روستان أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة إذ يعتبر منطلق للتدخل السياسي بل والعسكري أيضا متى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الأيالة.[1]

ومنه فان كل هذه الامتيازات قد حدت من سلطة الباي خاصة والايالة التونسية كلها عامة، بل إنها كانت من أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية في تونس.[2]

[1] ناهد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص234.

[2] علي محجوبي، مرجع سابق، ص 34.

2/-الامتيازات البريطانية:

لقد أدركت بريطانيا الأهمية الكبيرة لموقع تونس الاستراتيجي الذي كان يتحكم في حوض البحر المتوسط (الشرقي والغربي منه).

كما عرفت مدى الأهمية الكبيرة لموانئ تونس الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى ترسانات لها في المتوسط.

لقد عملت بريطانيا وسعت جاهدا لكي لا تقع تونس في يد دولة قوية وخاصة فرنسا والتي كانت تنافسها في الحركة الاستعمارية بشكل عام، وفي أقاليم البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وخاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر وسقوطها.

-سعت بريطانيا لتوثيق الصلة بين تونس والدولة العثمانية وهذا بهدف الحصول على امتيازات من جهة ومن جهة أخرى إبعاد فرنسا عنها، ولأجل هذا نجد أن انجلترا أوفدت قنصلها " ريتشارد وود "[1]، الذي تقرب من الوزير "مصطفى خزندار"[2] من أجل الحصول على امتيازات لصالح انجلترا. [3]

ففي سنة 1856م، سعى وود للحصول من الخز ندار على عقود التزام، لكي يتمكن من خلالها من السيطرة على الايالة بشبكة واسعة من المؤسسات الانجليزية وقد كان هذا طريق مباشر للحصول على امتيازات فلاحيه لزراعة القطن وأخرى في السكك الحديدية والبنوك .[4]

عزم وود على إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية حيث تمكن سنة 1871 م، من الحصول على امتياز مد خط حديدي بين تونس وحلق الوادي وباردو، لمدة 99 سنة، وتم تدشين هذين الخطيين في أكتوبر

---

[1]ولد بالقسطنطينية سنة 1806م،عين ملحقا بالسفارة الانجليزية باسطنبول من سنة 1825الي سنة 1834م ،ثم قنصل بدمشق من سنة 1834 إلي سنة 1841م يتكلم اللغة العربية والتركية واليونانية ،تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس من سنة 1855 إلي سنة 1879م للمزيد أنظر:(رشاد الإمام،التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان ،دار سحنون للنشر والتوزيع،تونس ،2010،ص 225. انظر الملحق رقم 3.

[2]هوممملوك يوناني ،ولد سنة 1817م،وقد تربى بقصر أحمد باي ،الذي عينه فيما بعد وزيرا للمالية ،وقد اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة،عزل عن السلطة عام 1837م،(للمزيد أنظر:الشيباني بنبلغيث،الجيش التونسي في عهد محمد الصادق،تق:عبد الجليل التميمي ،ط.1،دار الغرب صفاقس ،1995،ص 68. أنظ ملحق رقم 4.

[3]علي البلهوان،تونس الثائرة،مؤسسة هنداوي سي آي سي ،المملكة المتحدة،2018،ص 102.

[4]جان قانياج،أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)،تر:عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، تونس ،المنستير،2009 ،ص 418.

1872 م، ومنحت أيضا في نفس السنة امتياز مد الخطوط الحديدية بين تونس ومدن : باجة – الكاف – بنزرت – سوسة والقيروان .[1]

وفي جانفي 1873 م، التمس القنصل وود من الخز ندار امتيازات أخرى جديدة وهي حق استغلال مناجم الرصاص جبة، لفائدة الشركة التي أنجزت الخط الحديدي بباجة،[2]

وإسناد توزيع مياه حنايا زغوان بحاضرة تونس إلى شركة الغاز التي تم تأسيسها 1872م، وفي نفس الوقت قدم مشروع بنك بلندن في أوت 1873 م، باسم "بنك لندن لتونس" .[3]

وفي سنة 1874 م، تحصلت شركة انجليزية على امتياز مد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية حيث أصبحت انجلترا بعد سنة 1876 م، شبه محتكرة لسكة الحديدية في تونس.[4]

وخلال سنة 1875 م، تم عقد معاهدة بين انجلترا وتونس تنطبق على التجارة الانجليزية بصفة خاصة وعلى البضائع المستوردة من البلدان الأوروبية بصفة عامة، وكانت القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان .[5]

لقد شجعت بريطانيا بعض السكان الزائدين في مالطة على الهجرة إلى تونس لكي يتمتعوا بامتيازات وترتاح الدولة من أعبائهم ويكونوا سببا تستند إليه في التدخل في الشؤون الداخلية التونسية، لكنها لم تجد تجاوب من طرف رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين، لذلك نجدها قد أبطلت امتيازات البنوك سنة 1878 م.[6]

لقد ضعف الاهتمام البريطاني بتونس خلال سنة 1878 م، خاصة بعد حصولها على جزيرة قبرص بحيث تخلت عن امتيازاتها في المنطقة لصالح شركات فرنسية وايطالية (إمتياز مد السكك الحديدية إلى

---

[1] لوتسكي،تاريخ الأقطار العربية الحديثة،الفارابي،ط.8،بيروت،1958م،ص 223.

[2] مرجع سابق ،ص 419.

[3] جان قانياج،مرجع سابق،ص 419.

[4] جلال يحي، مرجع سابق،ص 259.

[5] شايب قدادراة،مرجع سابق،ص 36.

[6] جلال يحي ،مرجع سابق،ص 295.

الجزائر لصالح شركة فرنسية) وأيضا تخلت عن (خط الحديد لصالح شركة روباتين والايطالية وكان هذا من خلال مساعدة مالية من طرف الحكومة الايطالية لها).[1]

[1] علي محجوبي ،العالم العربي الحديث والمعاصر "تخلف فاستعمار فمقاومة " ،دار محمد علي لنشر ،تونس ،2009،ص 45.

3/-الامتيازات الايطالية:

كانت مصالح ايطاليا وأطماعها في تونس لا تقل عن مصالح فرنسا وأطماعها في ذلك الإقليم، وكانت ايطاليا تحاول التوسع الإقليمي في تونس وتوجد بين بلادها و

بين هذه البلاد الإفريقية، لأنها كانت تعتبر هذه الأخيرة المنفذ الطبيعي لنشاط الايطاليين والبعث لإمبراطورية الرومانية القديمة.[1]

حيث استطاع القنصل الايطالي " بينا "، من الحصول على الامتيازات في تونس منها امتياز استخراج الرصاص، اضافة إلى أنه تمكن من شراء امتياز مد الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي من انجلترا.[2]

وقد عمل القنصل الايطالي في تونس على زيادة نفوذ دولته وباستمرار في الولاية، فحاول التدخل لدى الباي وحاول التقرب لديه، حيث تمكن من عقد معاهدة معه في سنة 1868 م وهي المعاهدة التي بمقتضاها تم إعطاء الايطاليين الحق في امتلاك الأراضي والعقارات واستغلال المناجم، [3]

وهذا ما أدى إلى زيادة عدد الجالية الايطالية وبشكل واضح، وأصبحت هذه الجالية الايطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى مستوطنين يعيشون في أملاكهم وأراضيهم.[4]

لقد كانت ايطاليا خلال السبعينات متحمسة أكثر من فرنسا للحصول على امتيازات، خاصة وأن رجال الأعمال الايطاليون كانوا يلقون الدعم من قنصلهم في تونس وحتى من طرف حكومة روما التي دعمتهم ماديا لتحصل ايطاليا بذلك على خط الحديد تونس حلق الوادي المرسى سنة 1880م ،[5] بعد أن اضطرت انجلترا لبيعه، بحيث فازت به شركة ملاحة جنوى وهذا كان من خلال الدعم المالي لها من طرف الحكومة الايطالية على حساب شركة الحديد الفرنسية " بون قالمة "، وهذا النشاط الايطالي في تونس جعل فرنسا تعين قنصل جديد في تونس رفضته فرنسا وذلك بتشجيع للقنصل روستان على الحصول على امتيازات أكثر.[6]

---

[1]جلال يحي،مرجع سابق،ص 262.

[2]شوقي عطا الله الجمل ،مرجع سابق،ص 302.

[3]جلال يحي ،مرجع سابق،ص 264.

[4]جلال يحي ،مرجع سابق،ص 264.

[5]علي المحجوبي ،العالم العربي ...،مرجع سابق،ص 44.

[6]نفسه،ص 44.

4/-التنافس الأوروبي على تونس (فرنسي –انجليزي – ايطالي):

كان هناك مصالح وأطماع لعدد من الدول الأوربية والاستعمارية في تونس، وكانت هذه المصالح والأطماع تتزايد على مر الأيام وتتزايد مع تزايد ضعف الولاية وتقهقر أحوالها الاقتصادية والإدارية.

حيث كانت هناك بريطانيا بأساطيلها في البحر المتوسط وقواعدها ومراكزها، وكانت هناك ايطاليا التي تواجه تونس من الجانب الأخر من البحر، وكانت هناك فرنسا التي أصبحت منذ زمن جارة لتونس في الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة في البحر المتوسط .

أ/-التنافس الفرنسي الانجليزي:

كانت الحكومة البريطانية تدرك جيدا حقيقة السياسة الفرنسية في المنطقة وهدفها الخفي من هذه السياسة، وذلك منذ حملة نابليون على مصر سنة 1798 م،[1]

وتأكدت من هذا بعد احتلال الجزائر وسقوطها سنة 1830 م[2]،لذلك كانت انجلترا تتبع وتترصد فرنسا في كل حركة وكل ساحل ،حيث كان علم الأسطول الإنجليزي دائما يرفرف قبالة علم الأسطول الفرنسي،[3] وبالطبيعة الحال فقد اتخذت بريطانيا هذه السياسة حتى لا يفتح المجال لغيرها من الدول المنافسة (فرنسا وايطاليا) للحصول على أي مزايا في تونس، فبينما كانت فرنسا تحاول القضاء على الوجود العثماني في تونس كانت نظيرتها انجلترا تعمل على العكس، وتحرص على الاعتراف بأن تونس أيالة عثمانية بالرغم من التهديد والضغط الذي لحقها من فرنسا ومعارضتها لها لأي مشروع تقوم به .[4]

كانت سياسة انجلترا تحمل أهداف مستقبلية، واضحة المعالم حيث نجد أنها أفشلت مساعي ايطاليا لسيطرة على تونس 1871م، لكن ايطاليا قامت بتعاون مع فرنسا مؤقتا لإقناع الباي بإعلانه عن استقلال تونس عن الدولة العثمانية.[5]

وفي ظل هذه الأوضاع اغتنم حكام تونس هذا الصراع بين الدول للمحافظة على استقلال البلاد السياسي.[6]

---

[1]نور الدين صحراوي،مرجع سابق،ص 65.

[2]نفسه،ص 66.

[3]نفسه،ص 66.

[4]ناهد ابراهيم الدسوقي ،مرجع سابق ،ص 233. أنظر الملحق رقم 5.

[5]هشام سوادي هاشم، تاريخ المغرب الحديث 1516-1918م من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية أولى،دار الفكر،عمان،ص 174.

[6]هشام السوادي هاشم ،مرجع سابق، ص 175.

لقد كانت فرنسا تخشى أي تحالف مع انجلترا فهذا كان يهمها باعتباره يحول دون استطاعتها على اتخاذ أي حركة ايجابية حاسمة في تونس.

لقد كانت أسواء الفرضيات التي توقعت فرنسا حدوثها هي أن ينتهي الصراع باتفاق "انجليزي– عثماني "، أ واتفاق " انجليزي– ايطالي "، على حسابها، ونقرأ هذا التخوف في رسالة القنصل الفرنسي العام بتونس " دي بوفال "[1]، إلي وزير الخارجية في باريس في يوم 1864/05/15م، حيث قال:<... وخشيتي الوحيدة هي أن يتفق الباب العالي سرا مع انجلترا التي تصبح الحاكمة هنا باسم تركيا، معتمدة على قوتها الخاصة، وعلى نفوذ تركيا الديني معا >، وإن حدث ذلك فه ويكون بذلك يهدد مصالح فرنسا في تونس، أما عن الاتفاق الثاني الانجليزي –الايطالي، المحتمل الوقوع فل وتم في تونس فانه يضر الى حد بعيد مصالح فرنسا بالمنطقة.[2]

لكن انجلترا أدركت ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الحفاظ على استقلالها ووحدة ممتلكاتها، خاصة بعد إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية 1877م، لذلك نجد أن انجلترا قد عمدت إلى استغلال هذه الحرب معتمدتنا على سياسة التعويض[3]، أي حصول انجلترا من الدولة العثمانية على ثمن مقابل وقوفها معها ضد مطامع القوى الأوربية الأخرى الطامعة في اقتناص أقاليمها خاصة تونس.[4]

ب/–التنافس الفرنسي الايطالي:

بدأ التوسع الايطالي في تونس خلال القرن التاسع عشر ميلادي، خاصة بعد استعمار فرنسا للجزائر سنة 1830م، وجعل الجزائر مستوطنة أوروبية، فراح الايطاليون يقيمون في تونس وكان هذا بمقتضى

---

[1]ه وشارل بوفال ولد ب 1817/02/22م،تقلد العديد من المناصب إدارية وسياسية منذ 1840م،أصبح قنصل عام بالسكندرية 1860م، ثم تونس في 1863/11/16م خلف ليون روش إلى غاية 1865/01/03م ،(أنظر : نور الدين صحراوي ،مرجع سابق، ص 66.).

[2]جان جانياج، مرجع سابق،ص 178.

[3]يوسف حسين يوسف عمر ،بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878م،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية،ع.1،جامعة الأقصى، غزة،فلسطين،2013،ص 510.

[4]نفسه،ص 511.

دستور 1861م، الذي شجع الهجرة والعمل على زيادة عدد الجالية الايطالية دون غيرها من الجاليات، فلجأ الايطاليون لإثبات وجودهم في المنطقة إلى[1].

والمنشآت الايطالية بالإضافة إلي اهتمامها بالشؤون الاستعمارية حيث كانت ترى ايطالية أن مستقبلها هـ وفي البحر الأبيض المتوسط، على وجه العموم وأن تونس هي أحسن مستعمرة ايطالية على وجه الخصوص.[2]

كان القنصل الايطالي يحاول كسب ثقة الباي ورئيس الوزراء في الظاهر حيث كان يحرضهم باستمرار بضرورة رفض السياسة الفرنسية التي تحرضه على الاستقلال، ورفض مساعي انجلترا وسياستها التي تثبت أن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية، وأقنع الباي أن الحل الوحيد هـ والإعلان عن حالة الحياد التام، عارضت فرنسا هذا الوضع ووقفت في وجه ايطاليا[3]

ليحتدم الصراع بين قنصلي البلدين القنصل الايطالي " ماتشي و"، والقنصل الفرنسي "روستان "،

ويدخل في منافسة شرسة للحصول على مشاريع وامتيازات في تونس، مستعملين كل الوسائل التي تمكنهم من التقرب من الباي وحاشيته وبسط نفوذها في تونس.[4]

قامت السلطة الفرنسية بضغط على الباي، ومنعه من المصادقة على أي امتياز لا يخدم مصالحها هي مثل امتياز بناء أي سكة حديدية لا يكون إلا بعد عرضه عليها وموافقتها هي عليه.[5]

بعد شراء إحدى الشركات الايطالية لمشروع في تونس كانت قيمته أربعة أضعاف من قيمته الأصلية، أثار هذا الأمر حفيظة فرنسا حيث كاد يصل الأمر إلى درجة نشوب حرب شرسة بين الطرفين،[6] حيث كان موقف فرنسا واضحا من خلال مطالبتها من الباي الاعتراض على امتياز ايطاليا وعدم المصادقة عليه،

---

[1]جلال يحي، مرجع سابق،ص 263.

[2]نفسه،ص 263.

[3]نفسه ،ص 264.

[4]محمد بيرم الخامس،صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تح:علي بن الطاهر وآخرون،ط.2،بيت الحكمة،تونس،1999،ص 282.

[5]نفسه، ص 286.

[6]ناهد ابراهيم الدسوقي،مرجع سابق،ص 238.

لأن فرنسا كانت ترى نفسها المالك الشرعي لجميع الخطوط الحديدية في تونس والتي يجب أن تكون تحت تصرفها، لكن سرعان ما خاب أملها خاصة بعد أن صادقا الباي على الامتياز مع ايطاليا. [1]

وبعد إطلاع فرنسا على بنود هذا الامتياز والتي من بين بنودها ألا تقوم شركة روباتين وببيع أي خط أ والتنازل عليه إلا بموافقة الحكومة الايطالية، حيث أرسل وزير خارجية فرنسا كرد فعل على هذا خطاب عنيف إلى الحكومة الايطالية ،يقوم فيه بتهديدها باستخدام القوة لمنع تنفيذ هذا المشروع لأنه يعتبر انتهاك للحقوق الفرنسية في تونس، لترد عليه ايطاليا بإرسال أسطول إلى سواحل تونس لإيقاف الحكومة الفرنسية عند حدها [2]، وحتى لا تتعقد الأمور أرسلت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى القنصل روستان تتضمن مشروع معاهدة الحماية الذي رفض في البداية من طرف الباي، هكذا بات محاولات فرنسا بالفشل واستمر التهديد الايطالي لمصالح فرنسا في المنطقة إلى أن عقد مؤتمر برلين الذي فصل في أمر مناطق النفوذ.[3]

[1] ناهد ابراهيم الدسوقي ، مرجع سابق، ص 239.

[2] نفسه ، ص ص 241-242.

[3] نفسه، ص 243.

خلاصة الفصل:

وما يمكن قوله هـ وأنه لطالما كانت دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم تونس محط أنظار بلدان الضفة الشمالية للمتوسط وبخاصة فرنسا وانجلترا وايطاليا، التي كانت تعتبر كل منها هذا المجال الحيوي بمثابة منطقة نفوذ لها وميدان استثماراتها الاقتصادية وارث أجدادها وملكها الشرعي، حيث دخلت هذه الدول في تنافس شرس ولدت من رحمه مجموعة من امتيازات بمقتضي اتفاقيات ثنائية مع تونس كانت مجالا يتنافس فيه المتنافسون.

لقد أدت هذه الامتيازات الى ضعف الايالة التونسية ومرورها بأوضاع صعبة خاصة في ظل تمركز الجالية الأوروبية التي حاولت استكمال الأطماع الاستعمارية التي تخص كل دولة من الدول الثلاث التي تهدف الي اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، لأنه كلما زادت الجالية كلما زادت المصالح، وكلما زادت المصالح زادت الامتيازات.

الفصل الثاني

الإصلاحات التونسية في ظل الأطماع الأوروبية

1-إصلاحات خير الدين باشا التونسي.

2-موقف الدول الأوروبية من الإصلاحات التونسية.

3-ثورة علي بن غداهم 1864م.

4-الأزمة المالية وأثرها على المجتمع التونسي.

لقد شهدت تونس منتصف القرن التاسع عشر، حركة إصلاحية كبيرة وشاسعة بحيث شملت كافة الميادين (السياسية–اقتصادية وثقافية)، هذه الإصلاحات التي قام بتنفيذها بايات تونس حيث كانت هذه المشاريع على الطراز الأوروبي بأساليب حديثة.

لقد مهدت هذه المشاريع أ والإصلاحات لدخول تونس في أزمة مديونية ضخمة أدت بالبلاد لإفلاس المالي، وكتحصيل حاصل للأوضاع المزرية تم رفع الضرائب التي أنهكت السكان وأثارت حفيظتهم والتي رفضها الشعب وبشدة.

وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت العديد من انتفاضات الشعبية كثورة علي بن غذاهم، كأكبر انتفاضة عرفتها تونس في تلك الفترة، وكما لقت هذه الإصلاحات الرفض من طرف الأوساط الشعبية بطبيعة الحال لقت الرفض أيضا من طرف العناصر الأوروبية المتواجدة في تونس باعتبارها لا تخدم مصالح هذه الدول لذلك سعت الدول أمثال (فرنسا – بريطانيا – إيطاليا) لإفشال هذه الإصلاحات وإبقاء تونس تحت وطء الأزمة دائما.

لقد كان لبايات تونس الدور أكبر في فتح المجال لدول الأوروبية لتدخل في شؤون البلاد التونسية داخليا، وهذا بسبب سوء التسيير وعدم الدراية الكافية بأمور الدولة وانتشار البذخ والإصراف في أموال خزينة الدولة والآمر الذي أدخل البلاد في أزمة مالية كبيرة خاصة في عهد الباي محمد الصادق هذا ما جعل الدول الأوروبية تستغل الوضع للسيطرة بحجة الديون واسترجاع الأموال وكثرت القروض وعجز الدولة عن سدها الذي اعتبرتها هذه الأخيرة كأسباب مباشرة للتدخل وبخاصة فرنسا.

1-/ إصلاحات خير الدين باشا التونسي:

-في ظل الأوضاع التي كانت تعيشها تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من فوضى وعدم استقرار سواء على المستوى الداخلي أ وعلى المستوى الخارجي، في ظل هذه الأوضاع برزت شخصية خير الدين باشا[1]، على الساحة محاولا بخبرته وتجاربه تحسين الأوضاع، ورفع البلاد من حالة الركود، حيث حاولا الاعتماد على شتى الطرق والوسائل من أجل استحضار إصلاحات في جميع الميادين وبالخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي كان يرى أنها تلعب دور كبير في حياة السياسية.[2]

لقد تقلد خير الدين باشا منصب الوزير لمدة خمس سنوات من سنة1857 م إلى غاية سنة 1862م، حيث قدم مجموعة من الإصلاحات في مختلف الأصعدة السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية وحتى الثقافية، والتي كانت كالتالي:

أ-الإصلاحات الاقتصادية:

عرفت فترة حكم خير الدين باشا، تقهقر في الأوضاع الاقتصادية خاصة وإن اقتصادها كان تقليديا (الزراعة والحرف)، وما زادا الأمر سوءا هـ وتدخل الأوروبيين في البلاد ووضع أيديهم على الاقتصاد التونسي معتمدين على أساليب متطورة قامة بسحق المنتوج التونسي[3].

ولنهوض بهذا الوضع قام خير الدين باشا بإصلاحات اقتصادية حيث تمثلت في:

* تبني نظام إحصائي لعملية الإنتاج، من خلال ميدان الفلاحة وتحديد حجم المساعدات التي تقدم للفلاحين.

---

[1] من مواليد (1822-1889)، وه ومن كبار النهضة بتونس، استفاد من التقدم العلمي بأوروبا وتأثر بأفكار الثورة الفرنسية وآراء المصلحين العثمانيين،عين وزيرا للبحر في عهد محمد باي ،له إصلاحات عديدة في شتى المجالات، ومن مؤلفاته"أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك"،للمزيد أنظر :أحمد أمين،زعماء الإصلاح في العصر الحديث،دار الكتاب العربي،بيروت،د.س،ص146.

[2] عبد القادر دوحة، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19 م وعلاقتها بالحضارة الغربية ،مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،ع.11، ديسمبر،2016،ص 201.

[3] نفسه ،ص 204.

* توزيع الأراضي على الأهالي وتشجيع غرس أشجار الزيتون فيها مع إعفائهم من دفع الضرائب لمدة خمس عشرة سنة .

* إصدار قانون الخماسة سنة 1874م، والذي تم من خلاله تنظيم الحقوق والواجبات للخماس وعلاقته مع صاحب الأرض [1].

* وكانت أيضا من بين الإجراءات التي قام بها الباشا هي تخفيض الضرائب على خرج الزيتون بالقانون.[2]

* توسيع ميناء حلق الوادي وإنشاء مصنع بوخاري لبناء السفن وإصلاحها .

* القيام باتفاقيات مع الأوروبيين حول شراء الأراضي والعقارات بالبلاد التونسية على أساس الاستثمار لا الاستغلال[3] .

ب- الإصلاحات السياسية :

اقتنع خير الدين باشا أن الحل الوحيد والجذري للتخلص من هذا الوضع في تونس ه وإصلاح أنظمة الدولة وتوجيه الأمة[4] .

وفي سنة 1860 م، أصبح خير الدين باشا مساعد الرئيس بالمجلس الأكبر، وه وما أعطاه صلاحية للإعلان عن دستور عام 1861م ،الذي يعتبر أول دستور عربي إسلامي[5].

أحدثت تغيرات شاملة على مستوى الإدارة المركزية والإدارة المحلية والبلديات والمحاكم وشؤون الأوقاف[6].

---

[1] عبد القادر دوحة، مرجع سابق ،ص 204.

[2] محمد بيرم التونسي ،مصدر سابق، ص 522.

[3] فتحي معيفي، النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر،المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية،م.10،ع،02،ديسمبر،2019،ص 169.

[4] سمير أب وحمدان، خير الدين التونسي أب والنهضة التونسية ،دار الكتاب العالي، بيروت،1993،ص 80.

[5] خير الدين التونسي، أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق.محمد حداد،دار الكتب المصرية،القاهرة،د.س،ص 35.

[6] الحبيب تامر، مرجع سابق،ص 23.

اعتمد على سياسة خارجية، قائمة على الحزم مع القناصل والوضوح في آن واحد[1].

كانت سياسته تبحث عن سبل للنجاة عن طريق توثيق الصلات مع الدولة العثمانية، وذلك من خلال إقناع اسطنبول بإصدار فرمان يقرر أن تونس ولاية عثمانية، وأن لحكامها السيادة الداخلية[2] .

ج-الإصلاحات الثقافية:

كان من بين الإصلاحات الثقافية المهمة التي قام بها الباشا خير الدين، هـ وتأسيسه للمدرسة الصادقية والتي تأسست 1875 م، كانت أول مدرسة تونسية على الطراز الحديث، درست العلوم العربية والشرعية، اللغات الأجنبية، الرياضيات والطبيعيات الاجتماعية.[3]

فقد سبق وأن حصلت تونس على أملاك معتبرة من عقاراتها شملتها عقد الصلح مع وزيرها السابق مصطفى خزندار[4]، فاستشار خير الدين باشا الباي على أن يقوم بإنشاء مدرسة حربية وعصرية ببارد وترمي إلى تكوين إطارات ذوي كفاءة يكونون في خدمته لاحقا.[5]

قام خير الدين باشا بإصلاح التعليم الزيتوني، بجامع الزيتونة عن طريق سن قوانين تنظيمية لهذا الغرض وكان هدفه الأساسي من هذا هـ وتشكيل نخبة مثقفة، قادرة على المساهمة في حركة الإصلاح[6]، كما أنشئ مجلس للعناية بشؤون الصحة وإدارة غابات الزيتون وإدارة الأوقاف[7].

رغم مساعي خير الدين باشا لتحقيق التوازن بين إصلاحاته إلا أنها بآت بالفشل وخاصة في المجال السياسي، وهذا راجع إلى التناقض بين طبيعة الحكم وتصرف الباي وحاشيته.[8]

---

[1] شوقي الجمل وآخرون،تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط.2،دار الزهراء للنشر والتوزيع،الرياض،2002،ص276.

[2] نفسه،ص 276.

[3]فتحي معيفي، مرجع سابق، ص 174.

[4]محمد بن خوجة،مصدر سابق،ص310.

[5]د.م،الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر،منشورات كاية الأدب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط ،1983،ص 138.

[6]محمد بن خوجة، مصدر سابق،ص 311.

[7]الحبيب تامر،مرجع سابق،ص 23.

[8]ابن ابي ضياف ،مصدر سابق، ج.4،ص 133.

لقد رفض المشروع الإصلاحي للباشا على المستوى الداخلي والخارجي خصوصا من طرف أعداء الإصلاح لأنه كان ضد حياة البذخ التي كان يعيشها الباي[1]، لتكون نهاية الأمر بإخراج الباشا من الوزارة من طرف الباي 1877/01/21م[2].

[1] علي المحجوبي، العالم العربي الحديث...،مرجع سابق،ص39.

[2] علال الفاسي،الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،ط.6،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،2003،ص43.

2/-موقف الدول الأوروبية من الإصلاحات التونسية:

رغم الإصلاحات التي قام بها خير الدين باشا في مختلف الأصعدة والمستويات إلا أن موقف الدول الأوروبية في كل مرة كان واضحا لأنها كانت تهدف دائما إلى إعاقة كل مشروع إصلاحي في تونس وإعاقة تنامي النزعة الاستقلالية في مختلف المجالات (اقتصاد-قضاء – تجارة ...).

وفي أخر الأمر تمكنت هذه الدول الأوروبية من تكوين عناصر خائنة في البلاد التونسية تحت إمرتها، أمثال " محمود بن عياد " و" مصطفى الخزندار " و" مصطفى بن اسماعيل"، ولكن سرعان ما أدرك الباشا خير الدين لهاته المؤامرات التي تحاك ضده، فاتبع نهجا سياسيا حذرا يتمثل في الإبقاء على التوازن بين الدول الأوروبية والانتفاع من تناقضاتها.

لما اقتنعت الدول الأوروبية أن البلاد التونسية لا تملك القوة اللازمة لمجابهتها، اتبعت خطط تكمن في إفشال سياسة خير الدين وسد الأبواب أمامه بالإضافة إلى دفع الباي إلى التعاون والتواطئ مع الدول الأوروبية من خلال مختلف الأوساط[1].

لقد نحج إستراتيجي والغرب الاستعماري في تفخيخ العمل الإصلاحي، عن طريق السيطرة على مختلف الأنظمة حيث ألحقت الضرر بالاقتصاد عن طريق التسرب المالي الأوروبي، والمعاهدات اللامتكافئة وانخفاض المعالم الجمركية وسياسة المديونية من الدول الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى المساس بالسيادة الوطنية وتجميد الإصلاحات وذلك من خلال تأسيس المدارس والمعاهد الحديثة التي تتضمن تكوين أوروبي يعتمد على التدريس باللغات الأجنبية، وإرسال البعثات، وكل هذا يدل على مدى التأثير الأوروبي في المشروع التعليمي، الحامل لكل نهضة شاملة ومستدامة.[2]

ومن الأدوار الأخرى للأوروبيين، هـ والتدخل العكسي الذي يهدف بطبيعة الحال إلى عرقلة المشروع الإصلاحي من طرف بعض الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا التي كانت تضغط على الباي من أجل إيقاف العمل ببعض الإصلاحات التي تهدد مصالحها[3].

---

[1] نور الدين صحراوي، مرجع سابق،ص 110.

[2] نفسه، ص111.

[3] ابن ابي ضياف، مصدر سابق، ص325.

شعر قادة الفكر الإصلاحي بحالة اليأس إزاء هذه التدخلات المضادة التي كان لا حول ولا قوة لهم أمامها، إذ أنهم ما كادوا أن يتخلصوا من عراقيل الداخل حتى داهمتهم عراقيل الخارج، لهذا طلب منهم الباشا خير الدين أن يتوقفوا عن التآمر ضد تقدم بلاده وأن يكفوا عن عرقلته وعرقلة إصلاحاته، وأن يعينوه على الأخذ بأسباب التمدن[1].

[1] خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 49.

3/-ثورة علي بن غذاهم 1864م وموقف الدول الأوربية منها :

شهد التاريخ التونسي ثورة وانتفاضة شعبية، عرفت بثورة " علي بن غذاهم "[1]، التي كانت كرد فعل عن مجموعة من الظروف التي شهدتها الايالة التونسية رغم العديد من الإصلاحات التي تقررت في تلك الفترة، تلك الإصلاحات التي رغم أنها كانت تسير بشكل صحيح سياسيا إلا أنها اقتصاديا كانت العكس حيث كانت تسير باتجاه التدهور[2]، وذلك من خلال تراجع الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى مزاحمة الصناعات الأوروبية للأسواق التونسية وتدهور التجارة الخارجية[3]، ونظرا لهذه الأوضاع دخلت حكومة الباي محمد الصادق (1855-1859)، أزمة مالية في أواخر سنة 1863م، والتي كان من نتائجها اتخاذ قرار مضاعفة الضرائب الشخصية التي تسمى المجبى[4].

ولقد كان السبب المباشر لقيام هذه الثورة هـ ورفع الضرائب الأمر الذي أدى إلى غضب الشعب، بالإضافة إلى الإصلاحات المتأثرة بالمجتمع الأوروبي التي لم يتقبلها الشعب ولم يقبل فكرة تبديد المال العام، وإثقال كاهل الرعايا بالضرائب،

وكان الشعار الذي أعلنته الأعيان في ثورة 1864، هـ و" كفانا مجبى – ومماليك – ودستورا " [5].

لقد تميزت هذه الثورة بالشمولية حيث مست كافة البلاد في أقل من شهر، حيث تولى هذه الثورة في كل جهة من جهات البلاد زعيم قائم عليها، حيث نجد المنطقة الغربية كانت بزعامة بن غذاهم[6]، والدليل على قوة الثورة وتغلغلها في المنطقة واصح وهذا من خلال الرسائل القنصلية التي كانت ترسل من أسبوع

---

[1] كان يلقب بباي الشعب وه وثوري تونسي من قبيلة ماجر بالقصرين، قاد الثورة ضد الايالة التونسية 1864م، بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها البلاد، تم اعتقاله من طرف الباي 1866م وإخماد ثورته ومات بالسجن بعدها بسنة واحدة، أنظر : (خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص37.).

[2] مصدر نفسه، ص36.

[3] شوقي الجمل، مرجع سابق،ص 291.

[4]هي ضريبة أقرها الباي محمد سنة 1864م، كانت السبب المباشر لحدوث ثورة علي بن غذاهم، أنظر : (علي محجوبي، مرجع سابق، ص 12.). أنظر ملحق رقم 06.

[5] جان جانياج، ثورة على بن غذاهم 1864، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، دار التونسية للنشر، 1965، ص11-12.

[6] نفسه، ص21.

إلى آخر، في ظل هذه الأوضاع عادت الوفود التي أرسلها الباي لمختلف الولايات من أجل جمع الضرائب، لكنهم سرعان ما فروا خوفا من خطر الثورة [1].

كان موقف قائد الثورة علي بن غذاهم واضح من خلال رسائله المرسلة إلى الباي حيث يقول فيها :< إن الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البغاة والعمال اللذين طالت أيديهم وأنه سوف يستمر إلي أن تخفف الدولة من الضرائب التي أثقلت كواهلهم >[2].

شهدت هذه الثورة تطور كبير من خلال تدخل الأساطيل الأوروبية بحجة حماية رعاياها من عواقب الثورة[3]، حيث فتحت لهم المجال لتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية وخاصة فرنسا وانجلترا وايطاليا، حيث سعت كل دولة إلى أن تتعامل مع الوضع على حسب ما يخدم مصالحها[4]، بحيث أن كل من هذه الدول كانت تريد استغلال حالة الدمار والفوضى التي وصلت إلى تعطيل الدستور وتوقيف عمل المجالس البلدية التي انتشرت على أثرها المجاعات والأمراض الخطيرة، كانت هذه الثورة تجري بالبلاد إلى الانزلاق في مهاوي الاستدانة[5].

لكن مع مرور الوقت فقدت الثورة توازنها، وانفردت كل مدينة بنزاعاتها التوربة، حينها بدأ الباي القيام بمراسلات مع مشايخ ورؤساء المدن يؤكد في مضمونها على الرجوع إلى الضرائب القديمة[6].

اتبع مصطفى خزندار سياسة فرق تسد التي كان ظاهرها يوحي بالقبول للثورة وشعاراتها وباطنها يعمل على القضاء على الانتفاضة، وفي الخير نجحت سياسته هذه في القضاء على الثورة [7].

أما على بن غذاهم فقد هرب إلى الجزائر ومكث فيها مدة معينة، إلا أنه تم اكتشاف مراسلاته من طرف السلطات الفرنسية التي وضعته تحت ضغط ورقابة، أسفر عنها تسليم كل ما لديه من سلاح ليعود

---

[1] جان جانياج، ثورة على بن غذاهم ، مرجع سابق، ص22.

[2] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (تونس–الجزائر–ليبيا) 1816–1871، تق:روبار منتران، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص 294. أنظر الملحق رقم 07.

[3] محمود علي عامر ، مرجع سابق، ص 214–215.

[4] شوقي الجمل، مرجع سابق،ص 297.

[5] الطاهر عبد الله ،الحركة الوطنية التونسية، ط.2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د.س، ص 22.

[6] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 25.

[7] نفسه ،ص 26.

هاربا إلى تونس إلا أنه وقع في أيدي الباي، ومنه تم سجنه مباشرة حيث توفي بعدها بسنة واحدة مباشرة بسجنه مسموم[1] .

* المواقف الدولية من الثورة:

–كانت الثورة بمثابة منبر لكل من الدولة العثمانية وفرنسا وانجلترا وايطاليا ويظهر هذا جليا من خلال موقفهم ضد هذه الثورة.

*بالنسبة لدولة العثمانية، فقد اهتمت بإقرار تبعية تونس للباب العالي، حيث أرسلت مبعوثها للمراقبة وللتصرف في حدود سلطة الباب العالي[2] .

*فرنسا وجد قنصلها " دي بوفال"، في هذه الثورة ذريعة للتدخل ونقطة ضغط على الباي من خلال طلبه من هذا الأخير بإبعاد خصوم النفوذ الفرنسي عن الحكم وإلغاء بعض المجالس، ولكنها كانت تؤيد الثوار على اعتبار أنها تضعف سلطة الباي في البلاد التونسية وهذا يسهل عليها تحقيق أطماعها واستكمال نفوذها[3] .

*في حين أن انجلترا التزمت الحياد وحاولت الحفاظ قدر الإمكان على الأوضاع كما هي في البلاد التونسية.

*أما ايطاليا باعتبار أنها كان لها جالية كبيرة في تونس، فموقفها كان نابعا من أطماعها في تونس بحيث كانت تخشى أن تمد فرنسا نفوذها لذلك وقفت لها بالمرصاد[4].

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص27.

[2] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 294.

[3] نفسه، ص 295.

[4] نفسه، ص295.

4-الأزمة المالية وأثرها على المجتمع التونسي :

مر حكم البلاد التونسية بالعديد من البايات، الذي تحققت على أيديهم الكثير من الإصلاحات في مختلف الميادين، التي كانت سبب رئيسي في إدخال الايالة التونسية في أزمة مالية خانقة تعود جذورها إلى فترة أحمد باي التي حكم (1837-1855).

ففور تسلم أحمد باي لأمور الأيالة، قام بالعديد من الإصلاحات التي مست كافة الجوانب تقريبا[1]، والتي كان من بينها إنشاء مدرسة حربية أوكل مهمة التدريب فيها إلى العديد من الضباط الفرنسيين وخبراء مختصين في الشؤون العسكرية والإدارية بالإضافة إلى إنشاء جيش ومصانع للذخيرة ودار لصناعة السفن، وبنى أسطولا حربيا تونسيا شارك به مع تركيا في حرب القرم، كان أحمد باي يهتم بنشر التعليم بشكل كبير وواسع، بالإضافة إلى إلغاءه لتجارة الرق[2]، بالإضافة إلى تأثره بالدول الغربية فأثناء زيارة له بفرنسا أعجب بقصر فرساي فحاول أن يبني بتونس قصرا مماثلا له أسماه المحمدية[3].

[1] ابن أبي ضياف، مصدر سابق، ج،4، ص 25.

[2] حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغز والعثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 77-78.

[3] نفسه، ص 78.

ونتيجة لهذه الإصلاحات التي قام بها الباي ومعاونيه أمثال " الخزندار" و" محمود بن عياد "، اللذين قاما بسلب الأموال ونهب خزينة الدولة، التي ترتبت عليها نفقات اضطرت الحكومة لسدها من خلال رفع الضرائب التي أثقلت كاهل السكان بالإضافة إلى طلب قروض[1] وبذلك وقعت الايالة في أزمة مالية أدت إلى استسلام الباي إلي نفوذ الدول الأوروبية والتي تدخلت بشكل مباشر في الشؤون التونسية، بالإضافة إلى تورط التونسيون في علاقات مالية مع شركات أجنبية فرنسية وانجليزية وايطالية، للقيام بمشاريعهم وبذلك فتح المجال أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في المنطقة.[2]

لتبدأ فترة حكم جديدة مع " محمد باي " (1855-1859)، الذي أبدى اهتماما كبيرا منذ بداية حكمه برعيته وشؤونهم، فخفف عنهم الجباية وألغى كافة الضرائب والتي عوضت بضريبة واحدة ثابتة ومعلومة، تعرف بضريبة المجبى، وقام بتسريح بعض العساكر لتخفيف عن خزينة الدولة، كما ألغى استخدام الأوسمة الذهبية التي كانت تمنح لرجاله.[3]

كما اعتنى محمد باي بتنظيم القضاء الشرعي وذلك بتأسيس مجلس شرعي يعقد كل يوم بداية من 1857م، كما أنشأ مجلس بلدي لتنظيم المدينة وإصلاحها [4].

كما قام أيضا الباي بإدخال الطباعة العربية، وفي سنة 1858م، أصدر عملة نحاسية وخفض قيمتها إلى النصف وأصدر في النصف الأخر بأن يكون عبارة عن سندات تدفع خلال أربع سنوات[5] .

بالإضافة إلى أن أهم إصلاح كان في عهده هـ وإصداره لقانون عهد الأمان 1857م، الذي يعتبر بمثابة دستور للبلاد[6]، والذي صدر بعد ضغط القناصل الأوروبيون على الباي لإحداث إصلاح يضمن الأمان لتونس والرعايا الأجانب[7]، حيث أكد هذا العهد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد ومنح أبناء

---

[1] لوت سكي، مرجع سابق، ص222-223.

[2] إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص140.

[3] بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج.2، دار صادر، بيروت، 1885، ص 09.

[4] ابن ابي ضياف، مصدر سابق، ج.4، ص 255-256.

[5] محمد بن خوجة، مصدر سابق، ص 166.

[6] الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص60.

[7] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج.2،دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2005،ص89.

الجاليات الأجنبية الحق المطلق في المساواة في الحقوق مع الأهالي البلاد هذا ما جعل تونس ملاذا للاقتصاد الأوروبي[1] .

عندما تولى الباي " محمد الصادق " الحكم (1859-1882)، ظهرت في عهده مجموعة من التنظيمات الإصلاحية والتي ضمنها تم تطبيق أصول دستور عهد الأمان التي أنشأ من خلالها مجالس أهلية للفصل في قضايا الخصوم، كما انتخب مجلس أعلى يتألف من ستين عضوا للنظر في مصالح البلاد والشورى في المسائل الاقتصادية والسياسية[2]، كما عجز هذا الدستور عن مقاومة التدخل الأجنبي الفرنسي في شؤون البلاد[3].

بسبب الضعف الذي كان يعاني منه محمد الصادق باي في تسيير أوضاع ايالته جعل المقربين منه ومستشاروه يتحكمون في زمام الأمور ويقومون بتسييره وتوجيهه، ونتيجة لهذا التصرف الفادح الذي لم يحسب له حساب، وقعت البلاد في محنة كبيرة ترتب عنها ديون قدرت ب 125 مليون فرنك، حيث أصبحت الحكومة التونسية عاجزة عن تسديد ديونها لدول الأوروبية التي كانت بدورها تريد أن تحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي [4].

وبضغط من الدول الأجنبية أسس الباي محمد الصادق سنة 1869م، لجنة مالية دولية حددت صلاحياتها بمقتضى قانون صدر في مارس سنة 1870م[5].

وقد تمثلت هذه اللجنة المتكونة من تونسيون وأجانب على امتداد خمس وعشرون سنة من سنة 1875م إلى سنة 1884م، وكانت تضم جهازين أساسين: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة.

[1] حلمي محروس اسماعيل، مرجع سابق، 79.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص174.

[3] حلمي محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص79.

[4] شايب قدادراة، مرجع سابق، ص30. أنظر الملحق رقم 10.

[5] نفسه، ص30.

* اللجنة التنفيذية: تتكون من ثلاثة أعضاء، برئاسة الوزير الأكبر خير الدين التونسي مع مساعدة عض وتونسي له[1] ومتفقد مالية فرنسي، كلفت هذه اللجنة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية، بالإضافة إلى إعداد ميزانية الدولة[2].

*لجنة المراقبة: ضمت ستة أعضاء منتخبين وهم أوروبيين اثنين من فرنسا واثنين من انجلترا واثنين من ايطاليا، كانت تقوم بمراقبة عمليات اللجنة التنفيذية.[3]

كما كانت اللجنتان تعقدان اجتماعات لمناقشة المسألة التي تخص مداخيل تسديد الديون، أ والنظر في مطالب الباي المتعلقة بمنح امتيازات أ واتفاقيات قروض، وكانت اللجنة التنفيذية هي المسؤول الوحيد عن إدارة مالية الايالة كجباية الضرائب المخصصة لنفقات الدولة أ وإعداد ميزانية البلاد[4].

قامت اللجنة المالية بتفويض مجلس إداري، لتصرف في المداخيل المخصصة لتسديد الديون، يتألف من خمسة أعضاء (أربعة أوروبيون، وواحد تونسي)، ويكون تحت إشراف لجنة المراقبة[5] .

[1] جلال يحي، مرجع سابق، ص253.

[2] على المحجوبي، انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص10.

[3] شايب قدادراة، مرجع سابق، ص31.

[4] على محجوبي، انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص10.

[5] شايب قدادراة، مرجع سابق، ص32.

***أثار الأزمة المالية على المجتمع التونسي:**

أ-الآثار الاقتصادية:

-قيام فرنسا باستغلال الأراضي التونسية لخدمتها وانتزاع جميع وسائل الإنتاج.[1]

-السيطرة الاقتصادية للبلاد من خلال الاستحواذ على المناجم والصناعات ووسائل النقل والتجارة والزراعة.[2]

-شراء فرنسا للأراضي التونسية بأبخس الأثمان ومنحها للمستوطنين اللذين لهم علاقة خاصة بالإدارة الفرنسية أ والبرلمان الفرنسي[3] .

-استيلاء الجالية الأوروبية على الثروات الزراعية، الصناعية والمعدنية.[4]

- استيلاء فرنسا على الأراضي المملوكة للأفراد، اللذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها [5].

ومنه فان آثار الأزمة المالية على الجانب الاقتصادي كانت معظمها زراعية باعتبار المجتمع التونسي مجتمع زراعي هذا ما آثر سلبا عليه.

ب- الآثار الاجتماعية:

-تذبذب الأوضاع الداخلية نتيجة الأطماع الأجنبية بالبلاد.

-انتشار الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض (الكوليرا – حمى التيفوس)، التي راح ضحيتها الكثير من التونسيون[6].

-انتشار المجاعة نتيجة انعدام القوت وسلب كل أسباب الرزق[7]، هذه الكارثة أدت إلى اصابت البلاد التونسية في قوتها الديموغرافية وأنشطتها الاقتصادية [8]ولقد ترتب على هذه المجاعة الهائلة أن أصبح الناس يقتاتون بالحشائش والجذور ولحوم البشر وصارت الجماهير تهرب أفواجا الى طرابلس الغرب[9] .

---

[1] يونس درمونة، مرجع سابق،ص66.

[2] طاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 30.

[3] يونس درمونة، مرجع سابق، ص 69.

[4] على المحجوبي، انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص 67.

[5] اسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 153.

[6] حلمي محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص239.

[7] أحمد عبد السلام ،مرجع سابق، ص18.

[8] محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص89.

[9] لوتسكي، مرجع سابق، ص226.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن الإصلاحات التي عرفتها تونس والتي قام بها البايات في مختلف المجالات والتي أدخلت تونس في مرحلة حاسمة كانت سببا في نهاية سيادتها، والتي كانت بدايتها مع أحمد باي (1837-1855)، الذي صرف كثيرا من الأموال على العمران والبناء، ليأتي محمد باي (1855-1859)،الذي أصدر عهد الأمان 1857م، الذي أراد من خلاله إصلاح البلاد واستقامة حالتها، إلا انه لم يفلح فهذا، لتظهر شخصية خير الدين باشا المصلح، الذي قدم إصلاحات تميزت بالطابع الغربي الأوروبي، هذا ما جعل رجال الدين والشعب التونسي ينتفضون عليه من خلال العديد من الثورات الشعبية التي عرفتها تلك الفترة والتي زادت وضع البلاد سوءا وكانت السبب المباشر والأول لتدخل العنصر الأوروبي خاصة فرنسا، للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للبلاد، وبذلك وجدت تونس نفسها في أزمة حاولت الخروج منها بالاستدانة التي كان نهايتها تعيين لجنة مالية دولية للمراقبة والتنفيذ، وبالطبع كان للأزمة آثار على المجتمع التونسي عادت عليها بالسلب اجتماعيا واقتصاديا.

الفصل الثالث

مؤتمر برلين الأول وفرض الحماية الفرنسية على تونس

1/-انكسار الدولة العثمانية أمام روسيا 1877م.

2/-انعقاد مؤتمر برلين 1878م ومصير تونس.

3/-القضية التونسية بعد المؤتمر ومراحل التسوية بين الدول.

4/-فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية .

1: انكسار الدولة العثمانية أمام روسيا 1877م:

لطالما كانت روسيا تسعى إلى السيطرة على الممرات العثمانية من أجل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعائها في أنها الوريث الشرعي لإمبراطورية البيزنطية، من خلال التوسع العسكري تارة أ وبأسلوب التفاهم الدولي تارة أخرى[1].

لقد أعلنت روسيا مرارا عن سياستها التقسيمية لدولة العثمانية، لكن خططها اصطدمت بمصالح الدول الأوربية كالنمسا التي كانت تنازعها على البلقان، وبريطانيا وفرنسا التي يعارضان أي تقسيم للأقاليم الدولة العثمانية لأن هذا يهدد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية[2].

لقد نتج عن هذا التضارب في المصالح خلال القرن التاسع عشر تأزم متواصل في العلاقات الروسية–العثمانية والتي انتهت بالحرب البلقانية (1877م–1878م).[3]

فبحلول سنة 1875م، واجها الحكم التركي ثورة كبيرة اندلعت في إقليم البوسنة والهرسك، لتمتد جذور هذه الثورة إلى صربيا وبلغاريا لتنتشر بعدها في البلقان، إلا أن تركيا تمكنت من سحق هذه الثورات البلقانية نظرا لكونها في أوج قوتها في تلك الفترة، وإزاء هذا الوضع لم تقف روسيا موقف المتفرج بل رأت بضرورة التدخل وإعلان الحرب على تركيا [4]، من أجل الحصول على مكاسب إقليمية لا سيما بعد الخسارة التي تعرضوا لها جراء معاهدة باريس سنة 1856م،[5]

---

[1] عبد الرؤوف سنو،العلاقات الروسية العثمانية(1687م–1878م) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع.79–80،بيروت،1985،ص01.

[2] نفسه،ص01.

[3] نفسه،ص01.

[4] ممدوح نصار،أحمد وهبان،التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815–1991)،النشر والتوزيع الكتروني،الاسكندرية،مصر،ص91.

[5] هو عبارة عن مؤتمر سلام، انعقد في باريس سنة 1856م،كانت مهمة المؤتمر الحقيقية البحث في مستقبل الدولة العثمانية، لكن لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية،انتهى بعقد معاهدة باريس،وتعد انتصار للسياسة البريطانية والفرنسية في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية،أنظر:عبدالوهاب الكيالي ،مرجع سابق،ج.6،ص471.

التي تم عقدها بعد هزيمة روسيا أمام الجيوش البريطانية والفرنسية والتركية المشتركة في حرب القرم[1].

اجتنبت روسيا التدخل في الثورة ضد الأتراك إلى جانب الشعوب البلقانية حيث اعتبرت هذا التدخل سيثير عداء النمسا لما لها من أطماع في الأقاليم البلقانية على رأسها البوسنة والهرسك، إضافة إلى بريطانيا التي كان هذا التدخل من شأنه أن يثير غضبها لأنها لم ترغب في أي تقسيم لأملاك الدولة العثمانية لأن هذا سوف يؤدي إلى تعاظم قوة الدول المستفيدة من ذلك التقسيم مما يهدد توازن القوى داخل القارة الأوربية[2].

وفي 15 جانفي 1877م، تم توقيع اتفاقية بين النمسا وروسيا، تعهدت بموجبها النمسا بأن تقف على الحياد في حالة قيام الحرب الروسية التركية في المقابل تعهدت روسيا بمنح النمسا إقليمي البوسنة والهرسك[3].

وفي افريل 1877م، أعلنت روسيا الحرب على تركيا وحققت انتصارات عظمى على الجيوش التركية.[4]

وبحلول سنة 1878م، عبرت روسيا البلقان، وفي 03مارس من نفس السنة، وقعت روسيا مع الدولة العثمانية اتفاقية الصلح، عرفت بمعاهدة " سان ستيفان و"[5]، وقد نصت على مايلي:

- تضم روسيا أقاليم من الجزء الأسيوي للإمبراطورية العثمانية فضلا عن إقليم من الجزء الأوروبي.
- وضع نظام استقلال للبوسنة والهرسك في إطار الدولة العثمانية.
- توسيع نطاق دولة صربيا.

---

[1] هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 14 أكتوبر 1853م، واستمرت حتى 1856م،وكانت أسبابها الأطماع الإقليمية الروسيا على حساب الدولة العثمانية وانتهت بتوقيع معاهدة باريس وهزيمة روسيا،أنظر :جفري برون،تاريخ أوروبا الحديث،تر:علي المرزوقي ،دار الأهلية للنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،2006.ص496.

[2] محمد سهيل طقوس،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى انقلاب على الخلافة ،دار النفائس للنشر ،بيروت،لبنان،2013،ص439.

[3] عبد الرؤوف سن و ،مرجع سابق،ص15.

[4] أحمد صالح علي محمد،الحروب العثمانية–الروسية منذ بداية القرن 19م حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1806–1918)،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية /بابل ،ع.42،العراق،شباط2019 ،ص478.

[5] معاهدة فرضتها روسيا على الدولة العثمانية بقرية سان ستيفانو، بالقرب من اسطنبول بتاريخ 03مارس 1878م،طلبت فيها الدولة العثمانية الصلح مع روسيا وكان شرطها الأول تصحيح حدود الدولة العلية والجبل الأسود، أنظر:محمد بيرم التونسي،صفوة الاعتبار ... ،مصدر سابق،ص69.

- اقامة دولة بلغارية كبرى تخضع لاحتلال الروسي يمتد لعامين. [1]

بعد النصر الذي حققته روسيا بمقتضى هذه المعاهدة أثار استياء انجلترا والنمسا، حيث أن انجلترا كانت ترفض أن ترى الدولة العثمانية منطقة نفوذ روسيا، أما النمسا فلم يسعدها أن ترى نفوذ روسيا متعاظم في البلقان لأن ذلك يهدد حدود الإمبراطورية النمساوية، جراء عدم وفائها بحصول النمسا على البوسنة والهرسك هكذا وجدت هذه المعاهدة معارضة شديدة والرغبة الأوروبية في إعادة النظر بمضمونها ولهذا هددت كل من انجلترا والنمسا بإعلان الحرب على روسيا إن لم تقم بعقد مؤتمر لإعادة النظر في مقررات معاهدة سان استفانو، ولم يكن أمام روسيا سوى القبول.[2]

[1] علي حسون ،العثمانيون والروس،المكتب الاسلامي،بيروت،(1402هـ-1982م).ص140.

[2] علي حسون،تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية،المكتب الاسلامي،ط.3،بيروت،(1415هـ-1992)،ص234.

2: انعقاد مؤتمر برلين 1878م ومصير تونس:

في ظل هذه الأوضاع الدولية المتأزمة، والرفض الشديد لقرارات معاهدة سان استفان وتم عقد مؤتمر برلين 1878م [1]، لإيجاد حلول وإرضاء الأطراف المتصارعة، حيث قام "بسمارك" بلعب دور المنقض للسلام العالمي حيث اقترح أن تكون العاصمة برلين مقر للمؤتمر[2].

واجتمع المؤتمرون فعلا في الفترة ما بين 15 جوان إلى 13 جويلية 1878م[3]، حيث شاركت فيه سبع دول أوروبية كبرى وهي (الدولة العثمانية – بريطانيا – فرنسا – روسيا – ألمانيا – ايطاليا – النمسا والمجر)[4].

أبدت الدول الكبرى القبول بقيام الاجتماع في برلين وذلك للمركز السياسي الذي أصبحت ألمانيا تشغله في الساحة الدولية، وكان اختيار بسمارك الصوت الأعلى والرأي الأول في المؤتمر كان راجع لتفوقه بين الرجال السياسيين المعاصرين له[5].

كانت سياسة بسمارك في عقد المؤتمر ترمي إلى إيجاد تنافس دولي خارج أوروبا، بحيث تكون ألمانيا خارج نطاقه على غرار باقي الدول الأوروبية المتنافسة، التي كانت على وشك حرب فيما بينها، وذلك من خلال محاولة روسيا تحقيق مكاسب اقليمية لسيطرة على جزء من البلقان[6]، ومحاولة بريطانيا الحفاظ على الوضع القائم بما يخدم مصالحها، وهذا ما أزم العلاقات الأوروبية خصوصا في ظل تهديد

---

[1] عقد برئاسة بسمارك، جاء للمناقشة العديد من القضايا أهمها ما تعلق بالمسألة الشرقية وتداعيات هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا في حرب 1877م، دامت المباحثات عدة أسابيع وانتهى بتفاهم دول أوروبية عن تنازل لبعضها البعض بمناطق النفوذ، أنظر: عبد النمال الدليمي،بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية لألمانيا 1871م–1890م،مجلة كلية الأدب ،ع.98،الجامعة الإسلامية،بغداد،د.س،ص118.

[2] أ.ج.ب ،تايور ،الصراع على سيادة أوروبا (1848م–1918)، تر:فاضل جكتر ،الكلمة والمركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع ،بيروت،2009،ص327.

[3] ألبير أدبواهن ،تاريخ أفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية(1880–1985)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990، ص44.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعينعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ،دار النهضة العربية، لبنان ،2014،ص304.

[5]عبد العزيز محمد الشناوي ،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج.2،مكتبة الانجل والمصرية، القاهرة ،2004،ص334.

[6] ممدوح نصار ،أحمد وهبان، مرجع سابق ،ص93.

انجلترا بشن حرب على روسيا إن لم توافق على مراجعتها في مؤتمر دولي[1] .

لقد رأى بسمارك للحفاظ على تفوقه في أوروبا، تقسيم أملاك الدولة العثمانية متبعا في ذلك سياسة التعويض، حيث سمح لبريطانيا بالسيطرة على مصر، كما تستطيع فرنسا إذا تناست مسألة الألزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذها سوريا أ وتونس، هكذا عمل بسمارك على ترضية الدول الكبرى بتوجيه أنظارها لإفريقيا حفاظا على السلام في أوروبا والوضع الدولي المتفوق لألمانيا[2].

لقد نتج عن مؤتمر برلين عدة قرارات من بينها ظهور دول جديدة على حساب الدولة العثمانية، حيث عرفت هذه الفترة بروز نم ونفوذ القناصل الذي عملوا من خلاله على قتل كل حركة إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتشريعي في الدولة العثمانية وفي مختلف أقاليمها[3].

بالإضافة إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل على مساحات واسعة من أملاكها، حيث سعت كل دولة إلى انتقاء من أراضيها بوسيلة شريفة أ وبوسيلة تآمرية[4].

وقد نجحت فرنسا في هذا المؤتمر على تثبيت وضعيتها في البحر المتوسط ودخلت في مساومات مع بريطانيا لأجل تسوية ذلك، وخرجت في الأخير من المؤتمر بنجاح سياسي يقوم على إعطائها تونس كهدية ثمينة ولم يعارضها سوى ايطاليا التي أرادت لعب الدور بلا عنها، لأنها الأقرب من الناحية الجغرافية[5].

لقد حصلت فرنسا بعد مؤتمر برلين على وعد بحصولها على تونس وباعتبار أن هذا الوعد كان شفهيا فقط من طرف بعض الدول الأوروبية الكبرى، فان فرنسا قد عملت على تدعيم نفوذها في تونس،

---

[1] ميمونة حمزة المنصور، تاريخ الدولة العثمانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2008م،ص86.

[2] عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية،2009م،ص200.

[3] صلاح أحمد هريدي ،أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007م،ص272.

[4] إبراهيم حسنين، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، ليبيا، 2014م،ص 391.

[5] عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، دار العالمية، د.م، 1999م،ص64.

وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمي وكتابي[1]، محاولة كسب ود القنصل الانجليزي في تونس والتخلص من عداءه والوقوف ضد المشروعات الايطالية وأطماعها المنافسة لها في هذه الولاية[2].

لقد وجدت فرنسا نفسها أنها بإمكانها الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها وعظمتها في تونس خاصة وأنها كانت بحاجة إلى أسواق خارجية، ومناطق لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية[3]، وكان أسطولها يحتاج إلى قواعد بحرية التي بإمكانها أن تجدها في سواحل تونس وفي ظل التواجد الايطالي المنافس لها والتي رأت بأن ايطاليا لن تقبل بأي تعويض مقابل تونس، لذلك رأت فرنسا بعدم التدخل بشكل مباشر في تونس، ورأت بضرورة تركيز جهودها في تقوية نفوذها السلمي بكل الوسائل، وعلى هذا قبلت فرنسا "الهدية" ودون التفكير في ضم تونس عسكريا[4].

وعلى مقتضى المحادثات السرية التي جرت في كواليس مؤتمر برلين حول منح فرنسا تونس كتعويض لها، حيث حصل ممثل فرنسا " واد نجتون " على ضمانات حسنة، الذي قال له " سالسبري " وزير خارجية بريطانيا: << خذوا تونس إذا ما أردتم، فان بريطانيا لن تعارض في ذلك >> [5]، وقدم له تأكيدات بأن انجلترا مستعدة لأن تعترف بصفة عامة، بمصالح فرنسا في البحر المتوسط، وبشكل أخص في تونس[6]،

ومن جملة ما قاله الوزير الانجليزي :<< إن النظام الحالي في تونس لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية وفي رأينا تحديث البلاد متروك لكم أنتم ... افعلوا في تونس ما تريدونه، فان انجلترا لن تعترض طريقكم، نحن نحترم قراراتكم، ونتقبل مسبقا كل النتائج المترتبة عن سياستكم في هذا البلاد >>[7] .

---

[1] جلال يحي، مدخل ...، مرجع سابق ،ص277.

[2] Jean Ganiage .les Origines du Protectorat français en Tunisie.1861-1881. Paris .P.U.F.1959.P319.

[3] جلال يحي، مدخل ... ،مرجع سابق،ص277.

[4] نفسه ،ص278.

[5] جلال يحي، تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص322.

[6] مرفت أسعد عطا الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869م-1904م)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ،2005م، ص 134.

[7] Jean Darcy. France et Angleterre ;cent Années de rivalité coloniale .librairie académique Didier Perrin .1904.P203.

وبهذا تكون فرنسا قد تحصلت على وعود سرية، وإذا ما تأخرت في الاستفادة منها لمدة ثلاث سنوات، فان هذا يرجع إلى ترددها في أن تتخاصم مع ايطاليا وهذا ما يؤدي إلى ضعف مركزها في السياسة القارية.[1]

3: القضية التونسية بعد المؤتمر ومراحل بين الدول:

بعد النجاح الذي حققه مؤتمر برلين في التوفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان، ونفذ إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض[2]، التي من خلالها تم السماح لبريطانيا بالسيطرة على مصر، كما تستطيع فرنسا إذا تناست مسألة الألزاس واللورين أن تستعيض عنهما بأخذها سوريا أ وتونس [3].

تم وضع حد للأطماع الروسية في الإشراف على القسطنطينية والمضائق، وكذلك تم تقسيم بلغاريا إلى قسمين، يكون قسم منها تحت حكم الدولة العثمانية، وبذلك تم القضاء على أهداف روسيا في إنشاء الدولة البلغارية الكبرى [4].

أما بالنسبة لإنجلترا فلقد كان استيلاءها على جزيرة قبرص بمثابة نوع من توازن القوى في شرقي البحر الأبيض المتوسط[5].

لقد كان استيلاء انجلترا على جزيرة قبرص مقدمة منطقية للاحتلال مصر في الوقت المناسب لأن جزيرة قبرص كانت تواجه السواحل الشمالية المصرية وتمنح انجلترا موقع استراتيجي هاما تستطيع منه الهيمنة على مصر، ومنع أي دولة أوروبية من اقتراب منها [6].

أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى، دولة منزهة عن الأطماع، كل همها ه واستصلاح دول أوروبا، وتحقيق السلام الدولي المنشود [7].

---

[1] جلال يحي، تاريخ أفريقية ... ،مرجع سابق ،ص323.

[2] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815م-1950م، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص216.

[3] محمد سهيل طقوس، مرجع سابق، ص 441.

[4] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص 217.

[5] نفسه، ص 217.

[6] نفسه، ص 218.

[7] جلال يحي، مدخل إلى تاريخ العالم ... ،مرجع سابق، ص272.

فيما يخص الدولة العثمانية، فبعد الهزيمة التي تعرضت لها وبعد اقتطاع أقاليمها سعت إلى التقرب من ألمانيا لتستطيع مجابهة مطامع الفرنسيين في تونس ومطامع الانجليز في مصر[1].

أما فرنسا فقد اتخذت من استيلاء انجلترا على قبرص موضوع للمساومة، واعتبرت هذا العمل من قبل انجلترا إخلالا لتوازن الدولي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ولم تهدئ ثأرت فرنسا، إلا بعد أن أكدت لها انجلترا بأنها لن تغير شيئا في الموقف السياسي في منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها، وتمكنت فرنسا أيضا أن تثبت وضعيتها في المتوسط بحيث استطعت التسوية مع انجلترا وأخذت تونس كهدية ثمينة لم تتلقى سوى معارضة ايطاليا على تواجدها فيها[2].

بالنسبة لإيطاليا، رغم أنها كانت تعارض فكرة التواجد الفرنسي في تونس، إلا أنها لم تكن تمثل منافسة واضحة لفرنسا التي لم ترغب في الدخول معها في حرب خاصة وأنها كانت ترى أنه من الضروري وضع يدها على تونس، حتى تعمل على تأمين مستعمراتها المغربية، وكان اشتراك انجلترا وألمانيا في هذه الهبة قد قلل من أهمية معارضة ايطاليا للنفوذ الفرنسي في تونس، لذلك فالمعارضة الايطالية لم تكن ترهب فرنسا كثيرا[3].

إلا أن ايطاليا وجدت الوقت الكافي خاصة في ظل التردد الفرنسي في تطبيق مشروعها والقيام بهجوم مضاد في تونس وكان هذا من خلال نشر دعاية معادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق إنشاء الصحف العربية، ولكن المصالح الاقتصادية كانت هي ميدان الصراع العنيف بوجه خاص مثل: مسألة سكة حديد تونس–حلق الوادي، والتي اشترتها إحدى الشركات الايطالية من شركة الانجليزية، ومسألة ضيعة الأنفيدة (90،000 هكتار) التي حصلت عليها شركة فرنسية وعارض حقوقها أحد الرعايا الانجليز[4].

[1] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص218.

[2] شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة ،2000م،ص213.

[3] جلال يحي ،مدخل إلى تاريخ ... ،مرجع سابق، ص276.

[4] جلال يحي ،تاريخ افريقية ... ،مرجع سابق ،ص323.

كانت كل هذه الأمور الحاصلة قد دفعت فرنسا إلى اتخاذ سياسة جريئة، وكان تأييد ألمانيا لها يبطل تخوفها من ايطاليا وانجلترا، فصممت على عدم إضاعة الفرصة من أيديها، فحاولت إغراء الباي على قبول الحماية، إلا أن هذه المحاولة قد زادة المصاعب[1].

بدأت العراقيل في الظهور أمام فرنسا ومشروعاتها في تونس، خاصة في ظل رفض الباي ووزيره لمشروع بناء محطة في حمام الليف، كما رفض السماح لأحد المصارف الفرنسية بالعمل في تونس، وكانت التقارير تصل تباعا إلى فرنسا مملوءة بالتشاؤم والخوف وعن تهديدات تركيا وعناء الباي[2]، لذلك قررت فرنسا بأن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة والمباشرة في جعل مصير تونس يتحول من كونه مجرد وعد إلى أمر محقق ومشروع مطبق على أرض الواقع وكان هذه من خلال التحضير لحملة عسكرية تسير نح وتونس لإخضاعها[3] .

[1] جلال يحي، مدخل الى تاريخ العالم ...، مرجع سابق، ص398.

[2] نفسه، ص398.

[3] جلال يحي، تاريخ افريقية ... ،مرجع سابق، ص234.

4-فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881 وردود الفعل الوطنية.

لقد أوجدت فرنسا لنفسها مبررا لتطبيق مشروعها في تونس حيث استغلت فرصة القبائل المتمردة على الحدود الجزائرية وقررت ردعها، حيث باشرا " جول فيري"[1]، في 04 أفريل 1881م، بإعلام البرلمان الفرنسي بتخصيصه مبلغ من المال للقيام بحملته العسكرية وعند معرفة الباي بهذا الخبر، عمل على إرسال برقيات واحتجاجات إلى الدول الأوروبية لحماية رعاياها في تونس[2]، بالإضافة إلى أنه طلب من السلطان العثماني إغاثة تونس [3]، حيث كان رد فعل الدولة العثمانية من الحملة العسكرية عقد مجلس وزاري لتسوية الأمور ومعاقبة الجنات لكن كل مقترحاته ضربة عرض الحائط[4].

وفي يوم 24 أفريل 1881م، تم تسريب كتيبة فرنسية تضم خمس وثلاثون ألف رجل من الجزائر إلى تونس بقيادة الجنرال " لوجير و"، فاحتلت مدينة الكاف وسوق الأربعاء وعين دراهم[5]، وفي نفس الوقت تحركت وحدة أخرى بقيادة " فورجيمول "، للاحتلال طبرقة، لتستسلم بعدها بنزرت في 01 ماي، بعد أن تم قصفها بالقنابل دون أي مقاومة.

وفي يوم 08 ماي، زحف الجنرال " بريار "، على مدينة تونس وتمت محاصرتها بالكامل، لإبراز مدى قوة الجيش الفرنسي، أمام جيش الباي الذي كان يعاني من قدم أسلحته وقلة عدده، ولأن الباي كان يعلم النتيجة مسبقا لم يغامر بجيشه الذي لم يبقى منه سوى الاسم[6].

بعدها بدأت سلطات الاحتلال الفرنسي بتنفيذ سياستها الاستعمارية كما فعلت مع الجزائر في كافة المجالات.

---

[1] رئيس تزراء فرنسا (1881-1883)، صاحب فكرة احتلال تونس ،وتأديب القبائل .أنظر :محمد عصفور سليمان، " الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوربي منها" ،مجلة ديالي، ع.56،كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق ،2012م،ص06.

[2] نفسه، ص05.

[3] الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 214.

[4] علي محجوبي، انتصاب الحماية ...، مرجع سابق ،ص 44.

[5] نفسه، ص44.

[6] الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق ،ص214. أنظر الملحق رقم 08.

وفي يوم 12 ماي عرض الجنرال " بريار " على الباي " محمد الصادق"، توقيع معاهدة القصر سعيد، التي أصبحت تعرف في التاريخ باسم (معاهدة باردو)[1].

بعد أن قدم القنصل العام الفرنسي في 12 ماي 1881م، نسخة من معاهدة الحماية وأمهله مدة أربع ساعات فقط للمصادقة عليها، وفي حال ما إن قام برفض سيعزله ويعين مكانه أخيه "الطيب باي" .

ومن خلال اجتماع الباي بمجلس الدولة تباينت عدة أراء حول توقيع المعاهدة فوافقه أصحاب الموقف الرسمي على فكرة توقيع المعاهدة وإلحاق تونس بفرنسا بسبب الأزمة المالية في تونس، وظهر موقف أخر معارض تبناه" العربي زروق"[2]، الذي دعا الباي إلى عدم الاستسلام وإعلان المقاومة [3]، لكن الباي لم يقبل وأقاله من منصبه، أما موقف العلماء فقد أبد وقبولهم بإلحاق تونس بفرنسا، أما السكان فرفضوا الحماية رفضا بات، وظهر ذلك عن طريق المقاومات الشعبية لسيما عند دخول الجيش الفرنسي سنة 1881م [4]، وباختلاف الآراء داخل مجلس الدولة قرر الباي الغاء الاجتماع، وتوقيع معاهدة الحماية التي بمجرد أن وقع عليها الباي فقدت تونس سيادتها، وعرفت هذه المعاهدة بمعاهدة بارد ووقد استملت على مجموعة من البنود والتي كان من بينها:[5]

*الاحتلال الفرنسي لتونس، إنما هو احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن استبت في البلاد.

*فرنسا ملزمة بحماية الباي وسلطته.

*ينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب ما تضمنته المعاهدة [6].

---

[1] Jean Ganiage .Op-Cut .P419.

[2] (1832-1902) ،رئيس بلدية تونس، مدير المدرسة الصادقية، رفض نظام الحماية الفرنسية على تونس. أنظر : الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص24.

[3] نفسه، ص 24.

[4]قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881-1939، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011-2012،ص40.

[5] راغب السرجاني، قصة تونس، دار الأقلام، القاهرة، 2001، ص 22.

[6] نفسه، ص22. أنظر الملحق رقم 9.

لقد كان دور المقيم العام الفرنسي في تونس حكم غير مباشر حيث تم الإبقاء على السلطات التقليدية التونسية في مناصبهم لكن تحت مراقبة المراقب العام، أما الدفاع والعلاقات التونسية الخارجية فلقد انتقلت مباشرة إلى سلطة الحماية ولم يبقى للباي سوى سلطة رمزية فقط[1].

***ردود الفعل الوطنية من الحماية الفرنسية:**

لم تتعرض فرنسا في بداية حماتها على تونس لرفض أ ومقاومة تقريبا من طرف التونسيون، هذا ما جعلها تعتقد بأن أمرها مستقر في المنطقة[2]، لكن بمجرد أن تم توقيع معاهدة باردو وانتشار خبرها ظهرت مقاومة عنيفة على الباي وتمرد على سلطته واعتباره خائن سلم البلاد لفرنسا[3]، بغض النظر عن موقفه منها سواء كان برغبة منه أ وكان مجبر عليها[4].

لتنطلق بعدها جملة من الثورات الشعبية ضد الاحتلال تنادي بالجهاد ضد الباي وجنوده من جهة، وضد القوات الفرنسية من جهة أخرى[5]، فأخذت روح الثورة والكفاح تنتشر في أوساط الشعب التونسي الذي لم يقبل بقيود المعاهدة، وما زادا من حماس القبائل التونسية حول التمرد على فرنسا ه ووصول النجدات التركية لطرد القوات الفرنسية [6]، ونظرا لانتشار الجيوش الفرنسية في العديد من المناطق التونسية، هبة العديد من القبائل لمواجهة هذه الجيوش منها : (قبيلة جلاص وماجر والفراشيش وغيرها ...)، والتي رغم خلافاتها توحدت فيما بينها وأخذت في التشاور حول كيفية القضاء على الزحف الفرنسي المتواصل [7].

تزعم حركة المقاومة العديد من القادة وكان في مقدمتهم " علي بن خليفة "، الذي نصب مقر قيادته بالقرب من مدينة صفاقس التي أصبحت مركز رجال المقاومة، وبعد وقت قصير التحقت بهم(قبيلة جلاص والمثاليث وأولاد عزيز من قبيلة همامة وغيرهم ...) [8].

---

[1] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع :حمادي الساحلي ،الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986،ص12-13.

[2] شايب قدادراة، مرجع سابق، ص 31.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص27.

[4] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص307.

[5] الطاهر عبد الله ،مرجع سابق ،ص27.

[6] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص 307.

[7] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص24.

[8] نفسه، ص26.

تمكن هؤلاء المقاومين من ضرب القوات الفرنسية وزرع الرعب في صفوف العدو، حيث حققوا انتصارات كانت بمثابة حافز يدفعهم لمواصلة الهجومات على مناطق أخرى كزغوان وغيرها [1].

ويمكن القول أن المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي كانت نابعة بالدرجة الأولى من الجبال والبوادي والأرياف فهم لعبوا دورا كبيرا في هذه الحركة، أما بالنسبة للمدن كبنزرت والقيروان والكاف وغيرها فقد استسلموا على العموم للعد ودون مقاومة [2].

[1] علي محجوبي، انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص47.

[2] نفسه، ص55.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن مؤتمر برلين كان بمثابة البوابة التي أفسحت المجال لفرنسا في تونس من خلال أحاكت الدسائس والمؤامرات التي كانت من خلال مؤتمر برلين الذي سمح لها بالفوز بتونس والانفراد بها ضمن ما يصطلح عليه بالمسابقة الدبلوماسية، قابله تواطؤ تونسي مثله الباي.

لقد توجت الحكومة الفرنسية احتلالها لتونس بإقدامها على إبرام معاهدة بارد و 1881م، لتثبت لرأي العام مشروعيتها خاصة في ظل دعم القوى الأوروبية الكبرى لها في تسيير شؤون تونس واحتلالها، الذي قوبل بالرفض من خلال ظهور مقاومات وطنية محلية شعبية ضده حققت انتصارا إلى حدا ما عموما في البداية.

الخاتمة

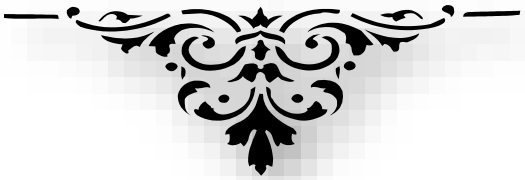

وفي ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة نتائج وملاحظات وهي كالآتي :

1-لقد تم ضم تونس لسلطة الدولة العثمانية بداية من سنة 1574م، لكن هذا القرب لم يدم طويلا حيث اتسعت الفجوة بسبب بايات تونس ورغبتهم في الاستقلال عنها، وتشكيل حكم مستقل عنها، لتصبح بذلك سلطة الدولة العثمانية في تونس شكلية فقط هذا ما أدى إلى إضعاف البلاد التونسية والفات انتباه الدول الأوروبية لها لاستغلالها من كافة الجوانب.

2-غلب على الاهتمام الأوروبي بتونس الطابع التجاري من خلال البحث عن أسواق جديدة ومجال حيوي للتجارة وكان هذا ضمن نظام الامتيازات الاقتصادية الذي كان بمثابة الوسيلة التي دعم بها الأوروبيون تواجدهم في المنطقة وحماية رعاياهم.

3-بدأت الدول الأوروبية في التنافس والتطاحن فيما بينها من أجل إرساء دعائم وجودها في المنطقة عن طريق مجموعة من الامتيازات حيث حاولت الدول الأوروبية أمثال " فرنسا-انجلترا -ايطاليا " الحفاظ على مصالحها بشتى الوسائل، حتى ول وكان على حساب باقي الدول، وفرنسا باعتبار الدولة الوحيدة العظمى في البحر الأبيض المتوسط كانت المنافس الأكبر.

4-شهدت تونس في منتصف القرن 19م، مرحلة جديدة تمثلت في حركة الإصلاحات التي كانت بدايتها مع البايات امتدت من حكم أحمد باي (1837م-1855م) وصولا إلى محمد باي (1855م-1859م)، حيث أراد هذا الأخير أن يصلح تونس بإصداره لعهد الأمان 1857م، إلا أن محاولته بآت بالفشل لأن هذا العهد قد فتح المجال وكان بمثابة بوابة الأجانب في تونس، لتدخل بعدها تونس في أزمة مالية حادة نتيجة لتأثر البايات بالطابع الأوروبي، حيث ساهم في تأزم الوضع الخيانة الداخلية التي عرقلة هاته الإصلاحات.

5-انتهزت الدول الأوروبية سوء الوضع المالي بتونس لتحصل على امتيازات جديدة وتبرم معاهدات غير متكافئة لصالح رعاياها، وفي هذا الصدد برزت فرنسا كأكثر دولة احتكرت هذه المشاريع، حيث فتح لها المجال لسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لتونس، فوضعت تونس بين السندان والمطرقة مما دفعها لتشكيل لجنة مالية دولية سمحت للأوروبيين في التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وتعميق النفوذ الأوروبي وبالأخص الفرنسي والاستعداد لقطف الاجاصة الناضجة على حد تعبير " بسمارك ".

6-لقد منح مؤتمر برلين تونس لفرنسا كتعويض لها وفرنسا بالطبيعة الحال قبلت هذه المنحة لما لها من مصالح في المنطقة فباشرت في تطبيق مشروعها خاصة في ظل دعم القوى الأوروبية الكبرى لها، لتكون بذلك تجربة نظام الحماية كأول تجربة في شمال إفريقيا تم تطبيقها في تونس، وكان هذا بمقتضى معاهدة تم توقيعها بين الباي " محمد الصادق " والجنرال " بريار "التي من خلالها تمت مصادرة سيادة البلاد والقضاء على سلطتها واستقلالها.

الملاحق

الملحق رقم 01: قانون عهد الامان[1]

فصول قانون عهد الأمان 1857م

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لساير رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف لأديان والألسنة والألوان فى أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم لمحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعة إلينا ولنا النظر فى الإمضاء لتخفف ماأمكن أو الإذن باعادة النظر (١) .

الفصل ٢ ـ تساوى الناس فى أصل قانون الأداء المرتب أو مايترتب وإن ختلف باختلاف الكمية بحيث لايسقط القانون عن العظيم لعظمته ولايحط ن الحقير لحقارته ويأتى بيانه موضحا .

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة فى استحقاق الإنصاف أن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل فى الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

الفصل ٤ ـ إن الذى من رعيتنا لايجبر على تبديل دينه ولايمنع من إجراء مايلزم ديانتة ولا نمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ ـ لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولابد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولايبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون العسكر (١) .

[1] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، دم، 1969، ص21-22.

الملحق رقم 02: صورة لخير الدين باشا

خير الدين التونسي

أحمد أمين ،موسوعة زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق ،ص15.

الملحق رقم03: صورة ريتشارد وود

"ريشارد وود" قنصل انجلترا بتونس
من 1855 إلى 1879

[1]

[1] جان غانياج، أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861-1881، مرجع سابق، ص33.

الملحق قم04: صورة الوزير مصطفى خزندار

مصطفى خزندار الوزير الأول لباي تونس (1859-1882)

[1]

[1] التميمي، بحث ووثائق في تاريخ المغرب –تونس الجزائر ليبيا، مرجع سابق، ص33.

الملحق رقم 05: مكتوب من القنصل ليون روش إلى الباي محمد الصادق مؤرخ في 1859/02/05.بخصوص معارضة فرنسا لإنشاء بنك إنليزي تونسي[1].

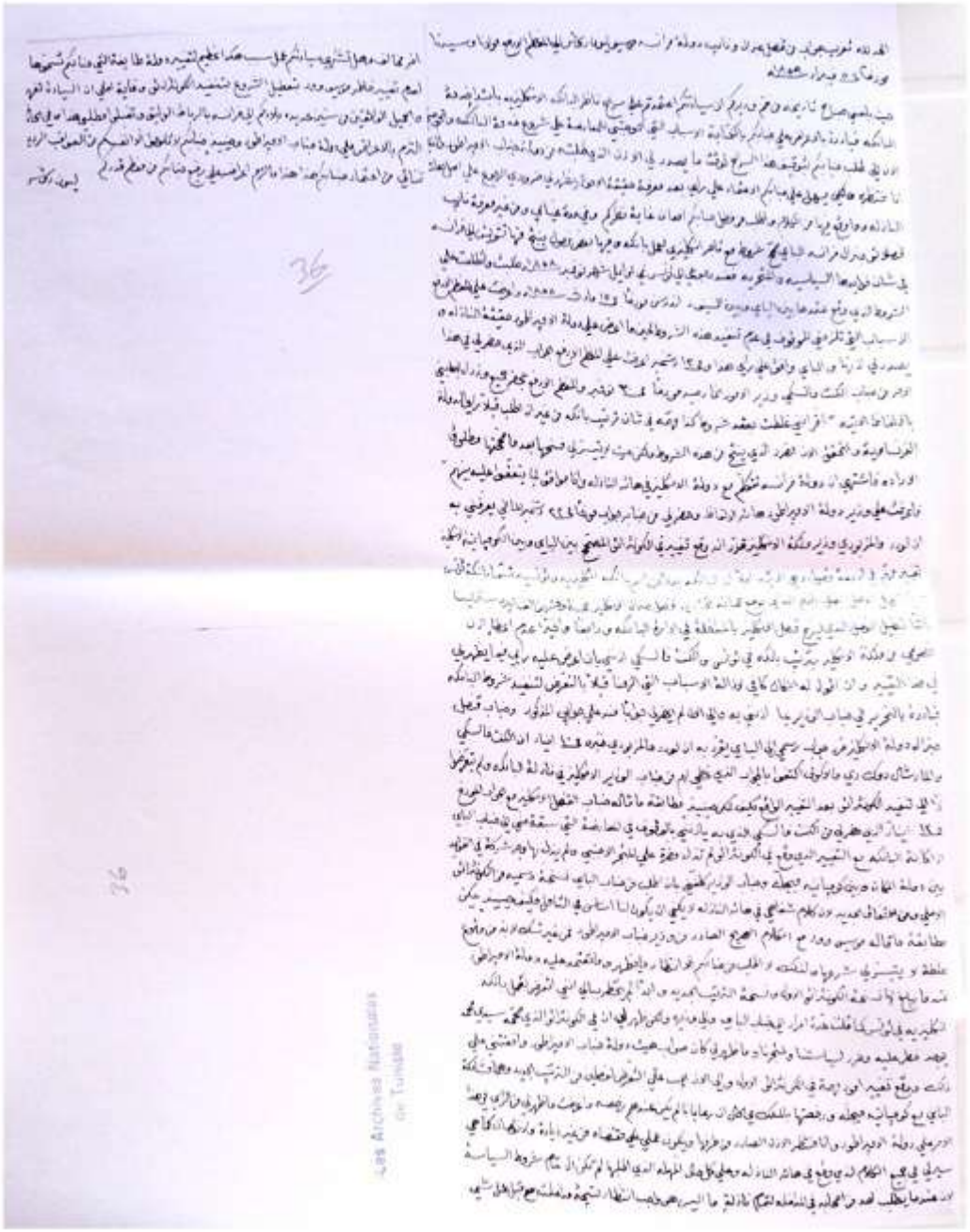

المرجع الأرشيفي: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ح. 114، م. 340، و.36

[1] نور الدين الصحراوي، مرجع سابق، ص168.

الملحق رقم 06: وثيقة مضاعفة المجبى فرضها الباي محمد الصادق على الشعب التونسي في 10سبتمبر 1857م[1]

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدي إلى زوالها بالمرة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

[1] خليفة شاطر، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص13.

الملحق رقم 07: نسخة من رسالة لعلي ابن غداهم إلى محمد الصادق

نسخة من رسالة لعلي ابن غداهم إلى محمد صادق

نصه بعد (فاتحته) : (I)

المعروض به اشراف مسامعكم الزكية الخير والعافية ، انه لما زادت عنا المظالم من جانب السادة ، فميزنا ذلك ، فليس وجدنا (كذا) لها طاقة مع ما كان ممنوعا عنا ، من الاغاثة من نظر السيادة فيما نلجوا (كذا) اليك لرفع المظالم عنا ، ونهى البغاة والعمال التي طالت أيديهم عنا من وجه ما ذكر ، وما أصابنا من خرق العادات السلطانية الماضية وتبطيل عاداتهم العربية ، وخفضهم للغير ، فلا غرو نفرت النفوس وطلبت عدمها من دار الدنيا أهون من ذلك ، فحضرت جميع العروش واتفقوا معنا على كلمة واحدة من غير خلاف بينهم بأننا نكون رئيصا (كذا) عنهم لاجل مصلحة الجميع ونهى الظالم عن المظلوم،ونقف عند باب الحق بقدر الطاقة،اى ان تشفق عنهم وتحلم على جميع رعاياك وترحمهم ، وانت محل ذلك ويرجع كل منهم تحت نظر اسياده كالعادة • ثم الآن لما أن بلغنا بأنك حلمت عنا وشفقت عنا لانك والد حنين فحفظنا لما أمرت به ، وصرت ننهى فى الاعراش ، ونسكن فى روعهم بالسياسة ، فقبل جلهم بنا ونحمل فى آخرهم • والان هنا نازلين قرب قرية تبرسق بجبل أعراش أفريقية ، ومعنا الاجلاء الذاكرين الزاهدين السيد مصطفى بن عزوز ، والسيد أحمد بن عبد الملك بن عبد الوارث ، ومقايدهم (كذا) ونازلين (كذا) معنا • ويطلب (كذا) الصلح وبجاه الله يتم أمرنا على قريب بالخير ، مع تمام للشروط ، شرطتها (كذا) الاعراش • كما تأتيك عن قريب بعد اجتماع المشايخ•••••(كذا)واعيان العروش على يد المكرم الاجل الامجد الارشد السيد اسماعيل•••••(I)، صاحب وأيضا يا نعم السيادة أنا محسوب شريف وصاحب طريقة نريد الفضل من الله ثم منك ، انك تتفضل علنا بهنشير الروحية لنستعان به على زاوية أبو (كذا) القطب الاعظم السيد أحمد التيجانى رضى الله عنه • وكذلك ان عرش اخواننا ماجر خاطبتهم على ما يتولى عنهم فطلبوا أخينا (كذا) سيدى عبد النبى لتطمين (كذا) به نفوسهم ويصلح به حالهم ان استوى للسيادة وتفضلت علنا بذلك مظهر لنا أوامر مع العاملين والسلام الى آخره •

مؤرخ فى I7 صفر I28I (3) •

عبد الجليل التميمي ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (تونس – الجزائر- ليبيا) من 1816الى 1871 ، مرجع سابق، ص81، 82.

الملحق رقم : (8)

موكب توقيع معاهدة الحماية - قصر السعيد 12 ماي 1881 .
(دار الآلة الإعلام)

أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر ، مرجع سابق ، ص16.

الملحق 09: نص معاهدة باردو 1881.[1]

(٨) معاهده باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضهما أن يعنا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الافرنسيه العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسيه ومختلف الدول الأوربية .

[1] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، مرجع سابق، ص64.

[1]

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو البـاى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثـلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة فى البلاد الأجنبيـة بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقـابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحـــدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقـد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحـة والذخائر فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنـع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيـة لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب فى بارود فى ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى الجنرال بريار

[1] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، مرجع سابق، ص65.

[1]

الفصل ٦ – إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيسا لنفوسهم ودفعا لما يتوقعونه من الحيف والشريعة توصى بهم خيرا (٢) .

الفصل ٧ – أن تجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى إيضاحه تفصيله قطعا لتشعب الخصام (٣) .

الفصل ٨ – إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة فى الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحدهم على الآخر فى ذلك .

الفصل ٩ – تمريح المتجر لاختصاص لاحد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله .

الفصل ١٠ – إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنايع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى يمكن أن تترتب مثل سايرأهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم فى كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتى بيانه .

الفصل ١١ – أن الواردين على إيالتنا من سايرأتباع الدول لهم أن يشتروا سايرما يملكو من الدور والاجنة الأرضيين مثل سايرأهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبه والتى تترتب من غير امتناع ولا فرق فى أدنى شىء من قوانين البلاد وتبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن تجرى هذه الأصول التى سطرناها على نحو ما بيناها ووراءها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم فى نفسى ومن يكون بعدى أن لا يتم له أمر إلا بالتيمن على هذا الأمان الذى بذلت فيه جهدى وجعلت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدى والله يعلم أن هذا القصد الذى أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله فى نيتى وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

[1] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، مرجع سابق، ص66.

[1]

الملحق رقم10: صورة الباي محمد الصادق.

محمّد الصادقالباي 12 لتونس (1859-1882)

[1] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، مرجع سابق، ص66.

قائمة المصادر والمراجع

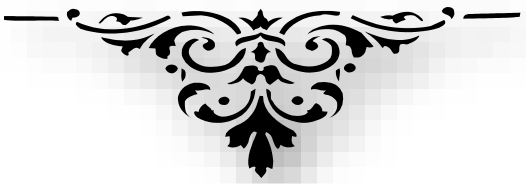

أولا : باللغة العربية :

1/-المصادر :

1. ابن ابي دينار، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1286هـ-1869م.
2. ابن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج. 3 ،ج.4 ،ج.5 ،ج.7 ،الدار العربية للكتاب، تونس،1999م.
3. بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
4. التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد حداد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.س.
5. التونسي محمد بيرم، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تح: علي بن الطاهر وآخرون، ط.2، بيت الحكمة، تونس، 1999م.
6. التونسي محمد بيرم، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج.2، ج.5، دار صادر، بيروت، 1885م.
7. الزمولي الصادق، أعلام تونسيون، تع : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1986م.
8. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط.6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.
9. مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بارباروس، تح وتق: عبد الله الحمادي، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

2/-المراجع:

أ-الكتب:

1. أ. ج. ب. تايور، الصراع على سيادة أوروبا (1848م-1918م)، تر: فاضل جكتر، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2009م.

2. أب وحمدان سمير، خير الدين التونسي أب والنهضة التونسية، دار الكتاب العالي، بيروت، 1993م.
3. أدبواهن ألبير، تاريخ أفريقيا العام افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880–1985)، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990م.
4. أسعد عطا الله ميرفت، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869–1904)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005م.
5. الإمام رشاد، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2010م.
6. أمين أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار كتاب العربي، بيروت، د.س.
7. بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية 1517م–1924م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
8. البلهوان علي، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2018.
9. بن بلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، تق: عبد الجليل التميمي، دار الغرب، صفاقس، 1995م.
10. بيضون جميل والنظور شحادة، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، الأردن، 1992م.
11. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (تونس– الجزائر – ليبيا) 1816–1871، تق: روبار منتران، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972م.
12. جانياج جان، أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861–1881)، تر: عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، المنستير، تونس، 2009م.
13. جانياج جان، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965م.
14. جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2006م.
15. الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م.

16. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر (ليبيا–تونس –الجزائر–المغرب)، مكتبة الانجل ومصرية، مصر، 1988م.

17. الجمل شوقي وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط.2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م.

18. الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتبة المغرب العربي، د. م، د.س.

19. حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري لدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م.

20. حسني عبد الوهاب حسن، خلاصة تاريخ تونس، ط.3، دار الكتب العربية والشرقية، تونس، 1383هـ.

21. حسنين إبراهيم، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، ليبيا، 2014م.

22. حسون علي، العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، بيروت، (1402هـ –1982م).

23. حسون علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط،3، المكتب الاسلامي، بيروت، (1415هـ–1992م).

24. حلمي محروس اسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغز والعثماني الى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004م.

25. د.مؤلف، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1983م.

26. دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ افريقية الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 2001م.

27. الزبيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي، ط.2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م.

28. زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.

29. السرجاني راغب، قصة تونس، دار الأقلام، القاهرة، 2011م.

30. سليمان نوار عبد العزيز، نعنعني عبد المجيد، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، لبنان، 2014م.

31. سوادي هاشم هشام، تاريخ المغرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلي نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر، عمان، 2010م.

32. شاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج.3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م.

33. شريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش ومحمد محينة، وط.3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

34. الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج.2، مكتبة الانجل والمصرية، القاهرة، 2004م.

35. الشناوي عبد العزيز، يحي جلال، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، د.م، 1969م.

36. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية ،ط.2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د.س.

37. طقوس محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى انقلاب على الخلافة، دار النفائس للنشر، بيروت، 2013م.

38. عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية لتوزيع، تونس، 1987م.

39. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى، ط.6، مكتبة الانجل ومصرية، د.م، 1993م.

40. علي عامر محمود، تاريخ المغرب العربي الحديث الجزائر وتونس، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994م.

41. عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2009م.

42. عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م.

43. عيد عاطف، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، دار العالمية، 1999م.

44. العيدروس محمد حسن، تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، مصر، 2001م.

45. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج.2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

46. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881- 1956)، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

47. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط.8، الفارابي، بيروت، 1958م.

48. المحجوبي علي، العالم العربي الحديث والمعاصر " تخلف فاستعمار فمقاومة"، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.

49. محجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

50. الميلي مبارك بن محمد الهيلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج.3، مكتب النهضة، الجزائر، 1964م.

51. ميمونة حمزة المنصور، تاريخ الدولة العثمانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

52. نصار ممدوح، وهبان أحمد، التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991)، النشر والتوزيع الكتروني، مصر، د.س.

53. هريدي صلاح أحمد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلي الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007م.

54. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997م.

55. يحي جلال، تاريخ أفريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

56. يحي جلال، مدخل إلي تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر ،1965م.

ب-الموسوعات:

1-سلامة موسى رؤوف، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ج.2، دار ومطابع المستقبل، بيروت، 2002م.

2-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج.1،ج.2 ج.6،المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، د.س.

ج-المقالات:

1. سن وعبد الؤوف، العلاقات الروسية العثمانية (1687م-1878م) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع.79-80، بيروت، 1985م.
2. يوسف حسين يوسف عمر، بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878م، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ع.1، جامعة الأقصى، فلسطين، 2013م.
3. دوحة عبد القادر، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع.11، ديسمبر، 2016م.
4. معيفي فتحي، النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، م.10،ع.02، ديسمبر، 2019م.
5. أحمد صالح علي محمد، الحروب العثمانية -الروسية منذ بداية القرن 19م حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1806-1918)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، ع.42، العراق، شباط ،2019م.
6. الدليمي عبد النمال، بسمارك ودوروه في رسم السياسة الخارجية لألمانيا 1871-1890م، مجلة كلية الأدب، ع.98، الجامعة الإسلامية، بغداد، د.س.
7. محمد عصفور سليمان، " الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها "، مجلة ديالي، ع.56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م.

د-المذكرات والرسائل الجامعية:

1. صحراوي نور الدين، النفوذ الأوروبي (الفرنسي –الانجليزي–الايطالي)، بن يوسف التلمساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012–2013م.
2. قدادراة شايب، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934–1954م دراسة مقارنة، عبد الرحيم سكفالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
3. قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية 1881–1939م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر 2، 2011–2012م.

و-المعاجم:

1–الحلاق حسن، الصباغ عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية والأصول العربية الفارسية والتركية، دار العالم للعالمين، بيروت، 1999م.

2–صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتب الملك فهد، السعودية، 2000م.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Ancien Diplomate ،Le Régime des Capitulations (son histoire، son Application ،ses Modifications) ،libraire E.PLON Nourvit et c Imprimeurs Editeurs ،Paris ،1898.
2. Jean Darcy، France et Angleterre ;cent Années de rivalité colonial، libraire académique Didr Perrin ،1904.
3. Jean Ganiage ،Les origines du Protectorat francais en Tunisie :1861-1881،Paris، P.U.F،1959.
4. Maurice wahle، La France Aux colonies، libraires-imprimeries réunies ،Parais ،1896.

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات:
مدخل: تونس خلال النصف الأول من القرن 19م:
مبحث الأول: تونس قبل وصول الأسرة الحسينية.
مبحث الثاني: تونس في بداية الحكم الحسيني.
مبحث الثالث: تطور الحكم العثماني في تونس وبداية الاهتمام الأوروبي بها خلال القرن 19م.
مبحث الرابع: أهمية تونس الإستراتيجية.
الفصل الأول: الأطماع الأوروبية الاقتصادية بتونس:
مبحث الأول: الامتيازات الفرنسية.
مبحث الثاني: الامتيازات البريطانية.
مبحث الثالث: الامتيازات الايطالية.
مبحث الرابع: التنافس الأوروبي على تونس (فرنسي–بريطاني – الايطالي).
الفصل الثاني: الاصلاحات التونسية في ظل الأطماع الأوروبية:
مبحث الأول: اصلاحات خير الدين باشا.
مبحث الثاني: موقف الدول الأوروبية من الاصلاحات التونسية.
مبحث الثالث: ثورة علي بن غذاهم 1864م، وموقف الدول الأوروبية منها.
مبحث الرابع: الأزمة المالية وأثرها على المجتمع التونسي.
الفصل الثالث: مؤتمر برلين الأول 1878م، وفرض الحماية الفرنسية على تونس:
مبحث الأول: انكسار الدولة العثمانية أمام روسيا 1877م.

مبحث الثاني: انعقاد مؤتمر برلين 1878م، ومصير تونس.
مبحث الثالث: القضية التونسية بعد المؤتمر ومراحل التسوية بين الدول.
مبحث الرابع: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية.
خاتمة.
قائمة المصادر والمراجع.
قائمة الملاحق.

-الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعا هاما يتمثل في الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية (1800م-1881م), حيث عرفت تونس خلال عهد البايات في ظل حكم الدولة العثمانية ضعف و تراجع في القوة بسبب باياتها اللذين سعوا للانفصال عن سلطة الباب العالي , بحيث صارت محط أنظار و أطماع دول أوروبا الغربية الاستعمارية خاصة بعد الثورة الصناعية و تطورها و ما نتج عنها من البحث عن المواد الخام الأولية و الأسواق حيث أدى ذلك إلى ظهور و تطور الظاهرة الاستعمارية فازداد التنافس الاستعماري عليها خاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتجسد ذلك في الامتيازات و المعاهدات , للاستحواذ على هذه الرقعة الجغرافية , لتشتعل نار التنافس من جديد بين فرنسا و انجلترا و ايطاليا لمحاولة الظفر بها كليا لصالح كل دولة من هاته الدول , حتى ولو كان على حساب نظرتها.

لتأتي مرحلة جديدة في ظل التنافس لتحسين الأوضاع عن طريق العديد من الإصلاحات التي عادت عليها بالسلب و التي أدت إلى عجز البلاد حكومة و خزينة، ووضعت تونس تحت ضغط داخلي و خارجي , لتظفر فرنسا في الأخير بها و تقوم بمباشرة مشروعها الخاص في ظل دعم القوى الأوروبية لها و المتمثل في معاهدة الحماية.

Résume :

Cette étude traite d'un sujet important représenté dans les privilèges économiques étranger en Tunisie avant l'imposition du protectorat français (1800AD-1881AD), comme la Tunisie a connu à l'époque des Bayat sous le règne de l'Empire ottoman faiblesse et déclin de force à cause de son bayat , qui cherchait à se séparer de l'autorité de la porte élevé pour qu'il soit devenu le contre d'attention et d'ambitions des dollars coloniaux occidentaux , surtout après la richesse industrielle et son développement et la recherche de matières premières et de marchés qui en a résulté , qui ont conduit à son émergence le développement du phénomène colonial , donc la concurrence s'est accrue au fil des concessions et des traités , pour la rédemption , pour obtenir une zone géographique, pour rallumer le feu de la concurrence entre la France , l'Angleterre et l'Italie , pour tenter de la gagner de chacun de ces pays, même si c'était au détriment de leurs opinions .

d'entrer en Tunisie une étape au vu de la compétition pour à travers de nombreuses réformes qui ont affecté négativement le pays, ce qui a conduit à l'incapacité du pays , du gouvernement et le trésor, qui a mis la Tunisie sous pression intérieure et extérieure, de sorte que la France s'est finalement associée à elle et a réalisé son propre projet directement à la lumière du soutien des puissances européennes représentées dans le traité de protection.